

مؤقت

مجلس الأمن



السنة الثانية والسبعون

الجلسة ٨١١٦

الثلاثاء، ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد كاردي	(إيطاليا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد زاغايونوف
	إثيوبيا	السيدة غوداي
	أوروغواي	السيد روسيلي فريري
	أوكرانيا	السيد يلتشينكو
	بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)	السيد إنتشاستي خوردان
	السنغال	السيد سيس
	السويد	السيدة شولغين - نيوني
	الصين	السيد وو هايتاو
	فرنسا	السيد دولانتر
	كازاخستان	السيد عمروف
	مصر	السيد أبو العطا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رايكروفت
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة سيسن
	اليابان	السيد ييشو

جدول الأعمال

الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين من جراء الأعمال الإرهابية
المقاتلون الإرهابيون الأجانب

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1740040 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٥|٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين من جراء الأعمال الإرهابية

المقاتلون الإرهابيون الأجانب

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين الإعلاميتين التاليين إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد فلاديمير فورونكوف، وكيل الأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب؛ وميشيل كونينسكس، المدير التنفيذية للمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطات إعلامية من السيد فورونكوف والسيدة كونينسكس والسفير خيرت عمروف، الممثل الدائم لكازاخستان، بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات.

أعطى الكلمة الآن للسيد فورونكوف.

السيد فورونكوف (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لي لتقديم إحاطة إعلامية لمجلس الأمن بشأن هذه المسألة المعقدة والمتطورة جدا. إنني ممتن للمشاركة في المناقشة، إلى جانب زميلتي وصديقتي السيدة كونينسكس، المديرية التنفيذية للمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب.

أود أن أبدأ بذكر عشرات الآلاف من ضحايا الإرهاب في جميع أنحاء العالم. وأعرب عن تضامني بوجه خاص مع حكومات وشعوب مصر ومالي ونيجيريا، التي عانت مؤخرا من هجمات إرهابية مروعة. كما أذكر وأدعو لزملائنا في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، الذين يدافعون بشجاعة عن مبادئ الأمم المتحدة وقيمها مضحين بأرواحهم.

إن التهديد الذي يشكله المقاتلون الإرهابيون الأجانب يمس جميع الدول الأعضاء، حتى البعيدة منها عن مناطق النزاع. وتشير التقارير الأخيرة إلى أنه قد يكون سافر - في مرحلة ما - أكثر من ٤٠.٠٠٠ مقاتل إرهابي أجنبي من أكثر من ١١٠ بلد للانضمام إلى الجماعات الإرهابية في الجمهورية العربية السورية والعراق. لقد أطالوا عمر النزاعات وعقدوها في كلا البلدين، وزادوا من وحشية القتال ومن تواتر انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك ضد النساء والفتيات.

ونظرا لأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام قد تكبد سلسلة من الهزائم العسكرية الكبيرة وطبقت الدول الأعضاء تدابير أفضل لمنع سفر المقاتلين، انخفض تدفقهم إلى المنطقة انخفاضاً كبيراً. وقد حاول عدد كبير من الإرهابيين الانتقال إلى بلدان مثل ليبيا واليمن وأفغانستان، الأمر الذي أدى إلى تغذية النزاعات القائمة وإلى زيادة زعزعة استقرار المناطق الهشة. إن تلك البلدان وغيرها من البلدان المتضررة بحاجة إلى مساعدة ودعم كبيرين من المجتمع الدولي من أجل التصدي لهذا التهديد.

وقد عاد ما لا يقل عن ٦٠٠ ٥ مقاتل أجنبي من ٣٣ بلدا إلى ديارهم. والعديد من العائدين مدربين جيدا ومجهزين لتنفيذ هجمات في بلدانهم. وغيرهم يأمل في زرع نزعة التطرف وتجنيد أتباع جدد لقضيتهم. وهناك عدد منهم نبذ الأيديولوجيات الإرهابية ولم يعد يشكل أي تهديد للمجتمع.

المتحدة بميزانية إجمالية قدرها ١٠٧ ملايين دولار على مدى خمس سنوات.

ويتعاون مكتب مكافحة الإرهاب مع المنظمة الدولية للشرطة الجنائية لتعزيز تبادل المعلومات بين الدول الأعضاء بشأن المقاتلين الإرهابيين الأجانب ولبناء قدراتها على الاستفادة من أنشطتها عبر منصات وسائل التواصل الاجتماعي في جمع معلومات بالغة الأهمية. كما عمل المكتب على نحو وثيق مع مجموعة من كيانات الأمم المتحدة لإنجاز مشروع بشأن المعلومات المسبقة عن الركاب، تستفيد منه ٤٣ دولة من الدول الأعضاء الأشد تضرراً من ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب. وتنفذ العديد من هذه الدول الأعضاء حالياً نظماً وطنية للمعلومات المسبقة عن الركاب، تتوافق تماماً مع هيكلها الأساسية لإدارة الحدود، وكذلك مع المعايير والالتزامات الدولية.

ويعمل مكتب مكافحة الإرهاب مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان لمساعدة الدول الأعضاء على احترام الحقوق والمعايير الدولية في سياق تأمين الحدود وإدارتها. وباشر مكتب مكافحة الإرهاب العمل مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب لدعم الدول الأعضاء في مجال إدارة شؤون السجناء المتطرفين العنيفين والوقاية من نزعة التطرف في السجون. وسيستهلّ مكتب مكافحة الإرهاب قريباً مشروعاً يهدف إلى مساعدة الدول الأعضاء في وضع سياسات شاملة لدعم العائدين من الأطفال من خلال نهج يقوم على حقوق الإنسان وبراغي الاعتبارات الجنسانية. وأود أن أشكر الدول الأعضاء التي تدعم هذه المشاريع، وأحث الدول الأخرى على أن تحذو حذوها.

ومن أجل إطلاق عدة مشاريع في إطار الخطة، وفر مكتب مكافحة الإرهاب ما مجموعه ٩ في المائة من مجمل تمويل الخطة التنفيذية من خلال التمويل الأولي المحفز. غير أنه وعلى الرغم من المساهمات المقدمة من الدول الأعضاء، وهي هامة جداً،

إن هذا تحد عالمي حقيقي يتطلب استجابة عاجلة ومنسقة ومتعددة الأطراف. وينبغي للدول الأعضاء أن تعزز تعاونها وتبادل المعلومات، وأن تقوم بعمليات مراقبة فعالة للحدود وأن تعزز نظم العدالة الجنائية لديها، وفقاً لسيادة القانون ومعايير حقوق الإنسان.

وعقب اتخاذ القرار ٢١٧٨ (٢٠١٤) في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، أصدر مجلس الأمن البيان الرئاسي S/PRST/2015/11 في أيار/مايو ٢٠١٥، الذي كلف بموجبه مكتب مكافحة الإرهاب بوضع خطة تنفيذية لبناء القدرات لوقف تدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب. وأوصى مجلس الأمن بقوة بأن نضع قائمة بالأولويات في مجال بناء القدرات ومشاريع المساعدة التقنية في إطار هذه الخطة. واستناداً إلى النهج القائم على "إشراك الأمم المتحدة برمتها"، وضعنا خطة تنفيذية شاملة لبناء القدرات لوقف تدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب من خلال تعبئة وتنسيق جهود ٣٨ كياناً من كيانات الأمم المتحدة، بما في ذلك المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب وفريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات العامل بموجب قراري مجلس الأمن ١٥٢٦ (٢٠٠٤) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وحركة طالبان وما يرتبط بها من أفراد وكيانات.

وبما أن التهديد الذي يشكله المقاتلون الإرهابيون الأجانب قد تطور، تطورت الخطة التنفيذية أيضاً. وتعالج الخطة الآن دورة المقاتلين الإرهابيين الأجانب كاملةً، ويشمل ذلك عدداً من المشاريع المتعلقة بالملاحقة القضائية وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج من أجل دعم الدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى معالجة مسألة العائدين. كما أضيفت مشاريع جديدة مُصممة خصيصاً لخدمة النساء والأطفال. وتتضمن الصيغة الأخيرة، استناداً إلى النهج القائم على "إشراك الأمم المتحدة برمتها"، ٥٠ مشروعاً لبناء القدرات، قدمتها ١٣ من كيانات الأمم

ونحن بحاجة أيضا إلى ضمان أن تستند الجهود التي نبذلها لمكافحة الإرهاب إلى أدلة متينة ودروس مستفادة من جميع أنحاء العالم. ولذلك، أصدر المكتب تقريرا في تموز/يوليه عن "تعزيز فهم ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب في سورية"، استند إلى مقابلات أجريت مع ٤٣ شخصا من ١٢ جنسية كانوا قيد الاحتجاز في الفترة بين آب/أغسطس ٢٠١٥ وتشيرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦. ويزود التقرير الدول الأعضاء بقاعدة معرفية ثرية تتيح لها فهم ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب وتقييم المخاطر التي يشكلونها ووضع استجابات فعالة. وأكد التقرير أنه لا يوجد تصنيف نمطي واحد لجميع المقاتلين الإرهابيين الأجانب. فالأشخاص الذين جرت مقابلتهم غادروا بلدان إقامتهم لأسباب شتى. وكانت النزاعات غير المحسومة التي تشمل العنف الطائفي من بين أحد أقوى العوامل. وكان من بين العوامل الشائعة أيضا إحساس المرء بوحدة الهوية مع أتباع دينه، الذين يرى أنهم ضحايا من وجهة نظره، والرغبة في نصرتهم. وكان العامل المحفز للمقاتلين الإرهابيين الأجانب الذين جرت مقابلتهم على مغادرة الجمهورية العربية السورية إما الإحساس بخيبة أمل حقيقية في المنظمة الإرهابية التي انضموا إليها، أو الشعور بالإحباط لما لاقوه من قلة ترحيب، سواء من جانب الشعب السوري أو من الجماعة الإرهابية ذاتها. وفي حين كان لشبكات التواصل الاجتماعي دور رئيسي في تشجيع الأفراد على الذهاب إلى الجمهورية العربية السورية، فإن تأثيرها في قرار العودة كان أقل وضوحا. بل إن الشبكة الأسرية، ولا سيما الأمهات، هي التي مارست الضغط الأكثر تأثيرا على المقاتلين الإرهابيين الأجانب لحثهم على العودة إلى ديارهم.

وتعكف الدول الأعضاء، بدعم من كيانات الأمم المتحدة، بصورة متزايدة على تعزيز الأطر القانونية ونظم العدالة الجنائية لديها، فيما توطد تعاونها لمنع تهديد المقاتلين الإرهابيين الأجانب وصدده. وفي الخطاب الذي ألقاه مؤخرا في لندن، حدد

لم يتسن تمويل الخطة التنفيذية سوى بنسبة ٤١ في المائة فقط. ولكن قائمة المشاريع طويلة جدا، فثمة ٥٠ مشروعاً. وهذا يعني أن العديد من المشاريع الحاسمة والملحة لم تُنفذ حتى الآن.

إن هناك الكثير مما بوسع الأمم المتحدة أن تفعله، وبودّها أن تفعله، لبناء قدرات الدول الأعضاء من أجل مواجهة التهديد الذي يشكله المقاتلون الإرهابيون الأجانب. فالعائدون من المقاتلين الإرهابيين الأجانب يشكلون تحديا هائلا ليس من السهل إيجاد حل له. وقد يتمثل رد مغر، وهو بالتأكيد الرد الأسهل، في إلقاء جميع العائدين في السجون، أو حتى في القيام بكل ما بوسعنا لمنعهم من العودة إلى أوطانهم على الإطلاق. ولكن الامتثال الكامل للقانون الدولي أمر حيوي من أجل مكافحة خطر المقاتلين الإرهابيين الأجانب. وكما قال الأمين العام في الخطاب الذي ألقاه في لندن في وقت سابق من هذا الشهر:

"إن الإرهاب في جوهره إنكار وتقويض لحقوق الإنسان، ولن تنجح مكافحة الإرهاب أبدا إذا وصلنا في المقابل استخدام ذات الإنكار والتقويض".

وهناك أيضا فوائد واضحة لوضع برامج لإعادة التأهيل وإعادة الإدماج للعائدين من المقاتلين الإرهابيين الأجانب، إلى جانب الجهود المبذولة في مجال الملاحقة القضائية. ويمكن إدماج هذه البرامج في مختلف مراحل إجراءات العدالة الجنائية، مما سيساعد على الحدّ من التجنيد داخل السجون، ويُكمل الاستراتيجيات الشاملة لمكافحة التطرف العنيف الذي يفرض على الإرهاب. وفي نهاية المطاف، يتطلب التصدي للتهديد الذي يشكله المقاتلون الإرهابيون الأجانب معالجة الظروف الكامنة التي تفضي إلى إغراء الشباب من الرجال والنساء ووقوعهم في شرك التطرف العنيف. وعليه، أرحب بتشديد الدول الأعضاء المتزايد على دوافع التطرف العنيف على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية والمحلية، من أجل منع التطرف.

ومثلما أكد المجلس في عدة مناسبات، إن جميع أعمال الإرهاب هي أعمال إجرامية لا مبرر لها بصرف النظر عن دوافعها. ولا يمكن أن يكون هناك إفلات من العقاب تجاه أعمال كهذه. بعبارة أخرى، إن الإفلات من العقاب ليس خيارا. ومن المتعذر علينا الإعراب عن بالغ الأسى الذي نشعر به جميعا في المديرية التنفيذية إزاء استمرار فقدان الأرواح على نحو عبثي نتيجة هذه الأعمال. وعلى الرغم من النجاحات التي تحققت مؤخرا، بما في ذلك في مناطق النزاع في الشرق الأوسط، ما فتئ المجتمع الدولي يواجه تحديات كبيرة في جهوده الرامية إلى التصدي لخطر الإرهاب العالمي. ولعل ذلك لا يتجلى بشكل أوضح مما يتجلى في جهود الدول الأعضاء الرامية إلى منع أنشطة المقاتلين الإرهابيين الأجانب ومكافحتها، وفقا للقرار ٢١٧٨ (٢٠١٤).

وطوال العامين الماضيين، تسارع معدل المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين إلى دولهم الأصلية أو الدول المقيمين فيها أو الدول الثالثة التي انتقلوا إليها، وذلك نتيجة الحسائر التي مُني بها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (تنظيم داعش) في العراق وسورية وليبيا. وخلال الفترة نفسها تقريبا، ارتفعت كثيرا النسبة المئوية لمخططات الإرهابيين التي أسفرت عن سقوط قتلى، ويعزى ذلك جزئيا إلى أنشطة العائدين، ولكن أيضا لأساليب الإرهابيين المتطورة، بما في ذلك سبل استخدامهم لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ومما يثير القلق بوجه خاص الاتجاه المتزايد للهجمات التي يشنها فرادى الإرهابيين الذين كثيرا ما يسترشدون بمن يتدبر أمرهم من الموجودين في أجزاء أخرى من العالم.

والهجمات التي يشنها الأفراد بمهدي من تنظيم داعش وغيره من الجماعات الإرهابية تتطلب موارد قليلة في معظم الأحيان، ولكن يمكنها أن تخلف عواقب مدمرة. والهجمات العديدة التي وقعت مؤخرا وبدت مستوحاة من تنظيم داعش والتي جرت

الأمين العام تعزز التعاون الدولي في مجال مكافحة الإرهاب بوصفه إحدى أولوياته الرئيسية. وثمة حاجة ملحة لأن تتعاون الحكومات والوكالات الأمنية بمزيد من الفعالية في مجال مكافحة الإرهاب في ظل احترام حقوق الإنسان. ولذلك، سيعقد الأمين العام أول مؤتمر قمة من نوعه للأمم المتحدة، يجمع رؤساء وكالات مكافحة الإرهاب في حزيران/يونيه ٢٠١٨. وستكون هذه فرصة ممتازة لتعزيز التعاون وتبادل المعلومات واستنباط سبل جديدة ومبتكرة للتصدي للإرهاب وصدّ خطر المقاتلين الإرهابيين الأجانب. ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب على استعداد لمواصلة دعم الدول الأعضاء في حماية مواطنيها ضد هذا التهديد.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد فورونكوف على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيدة كونينسكس.

السيدة كونينسكس (تكلمت بالإنكليزية): أشكر الرئاسة الإيطالية على تأييد إدراج هذا الموضوع في جدول أعمال مجلس الأمن، وعلى دعوة المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب (المديرية التنفيذية) إلى مخاطبة المجلس. ويشرفني جدا أن أحاطب المجلس للمرة الأولى بشأن هذا التهديد الملح للسلام والأمن الدوليين.

أود أن أبدأ بالانضمام إلى المجلس والأمين العام في الإعراب عن الإدانة بأشد العبارات للهجوم الإرهابي البشع والجبان الذي وقع قبل مجرد بضعة أيام ضد مسجد في شمال مصر، وأسفر عن فقدان أرواح أكثر من ٣٠٠ شخص. فبالنيابة عن المديرية التنفيذية، أود أن أعرب عن خالص التعازي لأسر الضحايا، ليس بالنسبة إلى الهجوم الذي وقع في مصر فحسب، بل أيضا بالنسبة إلى الهجمات العديدة الأخرى التي وقعت في الأيام والأسابيع والأشهر الأخيرة في الكثير من أنحاء العالم.

الأجانب المشتبه فيهم إلى العدالة تتعرض للعرقلة بسبب صعوبة جمع ما يكفي من الأدلة المقبولة من مناطق النزاع. وما نقوم به من تقييم وتحليل يبيّن أن عددا قليلا جدا من الدول تستطيع القيام بذلك على نحو فعال. كما أن الدول الأعضاء ما انفكت تواجه تحديات في تنفيذ استراتيجيات فعالة لعرقلة تمويل العائدين والحلالي الصغيرة. والبعض منها لم تدرج بعد المقاتلين الإرهابيين الأجانب في آلياتها لتجميد الأصول على الصعيد الوطني. وهناك دول عديدة لا تزال بحاجة إلى مساعدة في تطوير الملاحقة القضائية الفعالة، واستراتيجيات إعادة التأهيل وإعادة الإدماج، فضلا عن النهج المصممة للتعامل مع النساء والأطفال. لذلك، يجب علينا أن نواصل العمل بلا كلل بغية الاستفادة من التقدم المحرز منذ اتخاذ القرار ٢١٧٨ (٢٠١٤).

بيد أن التقييمات والتحليلات التي تجريها المديرية التنفيذية تبين أن اتخاذ القرار ٢١٧٨ (٢٠١٤) عبئا على المجتمع الدولي. وثمة دول أعضاء اتخذت تدابير لتعزيز العمليات المعنية بمراقبة الحدود، بغية تحديد هوية المقاتلين الإرهابيين الأجانب. والمعلومات التي يتم جمعها تجعل الحكومات في وضع أفضل لمراقبة عودة المواطنين الذين سافروا للقتال في مناطق النزاع. وهناك دول عديدة جرّمت سفر المقاتلين الإرهابيين الأجانب، فضلا عن تنظيم وتمويل الجماعات الإرهابية المحلية وتحسين تبادل المعلومات بين الوكالات. وأحرز تقدم أيضا في تعزيز التعاون الدولي في مجالي القضاء وإنفاذ القانون. ولقد جرى إنشاء سلطات مركزية لتوفير المساعدة القانونية المتبادلة وتسليم المجرمين، وتم تعيين مراكز اتصال تعمل على مدار الساعة بشأن مسائل تتعلق بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب. ويشدد القرار ٢١٧٨ (٢٠١٤) أيضا على الحاجة إلى إشراك المجتمعات المحلية والأطراف الفاعلة غير الحكومية في وضع استراتيجيات لمكافحة التطرف العنيف. كما أنه يشجع الدول على التصدي للظروف المؤدية إلى انتشار التطرف العنيف، بما في ذلك عن طريق تمكين المجتمع المدني.

باسمه أو هو ادعى بالقيام بها قد تم الإبلاغ عنها في البداية باعتبارها هجمات شنها أشخاص مفردون. بيد أن التحقيقات اللاحقة أظهرت أن الأشخاص الذين تلقوا الدعم أو الموارد من أماكن أخرى كثيرا ما جاءتهم عن طريق شبكة الإنترنت أو وسائط التواصل الاجتماعي. ويتزايد أيضا استخدام الإرهابيين للتكنولوجيات الجديدة في تحويل الأموال إلى هؤلاء الأشخاص. ومنذ اتخاذ القرار ٢١٧٨ (٢٠١٤) في العام ٢٠١٤، ما فتى يشكل أساسا لجهود الدول الأعضاء في التصدي لخطر المقاتلين الإرهابيين الأجانب. وأحرزت الدول الأعضاء تقدما في مجالات عديدة، ولكن لا تزال هناك تحديات كبيرة. بعبارة أخرى، لقد أنجز الكثير ولكننا لم نبلغ النهاية بعد. فعلى سبيل المثال، هناك أقل من ٦٠ دولة حتى الآن اتخذت تدابير تقتضي من شركات الطيران تقديم معلومات مسبقة عن المسافرين إليها. وهذا يعني أنه لا يزال من الصعب للغاية على أكثر من ١٠٠ دولة عضو التحقق من احتمال وجود مقاتلين إرهابيين أجانب على متن الطائرات التي تحط في مطاراتها، أو التي تقلع منها، أو التي تعبرها. وثمة دول عديدة تحتاج إلى مساعدة لإنشاء ما يلزم من الربط بين قواعد البيانات الوطنية والمراكز الحدودية.

ولا تزال الدول تواجه أيضا تحديات قانونية بشأن نقل البيانات، وحماية خصوصية البيانات، وإنشاء الأطر القانونية والإدارية اللازمة. وإنشاء إطار قانوني وإداري ملائم هو في الواقع شرط مسبق لوضع برامج كهذه، وهناك عدة دول ستظل بحاجة إلى توجيه في هذا المجال. وما فتى التعاون الدولي يواجه العرقلة بسبب التحديات العملية والسياسية، فضلا عن عدم اتساق الامتثال للالتزامات حقوق الإنسان.

وينبغي للدول أيضا أن تفعل المزيد من أجل تحسين تبادل المعلومات الاستخباراتية بشأن المقاتلين الإرهابيين الأجانب، وأولئك الذين يعودون إلى بلدانهم الأصلية أو ينتقلون إلى بلدان ثالثة. ولا تزال الجهود الرامية إلى تقديم المقاتلين الإرهابيين

للتحديات المحددة المرتبطة بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب وشاركت فيها. وتشمل تلك الأنشطة تيسير تقديم المساعدة إلى البلدان المتضررة بشدة في أعقاب الزيارات التي قامت بها اللجنة وكذلك تيسير عدد من الأنشطة الإقليمية أو العالمية. وتشمل برنامجا إقليميا مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لبلدان المغرب العربي؛ وبرنامجا عالميا مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة الدولية لأعضاء النيابة العامة معنيا بجمع البراهين الرقمية؛ ومبادرة مشتركة بين المديرية التنفيذية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة تهدف إلى مساعدة الدول الأعضاء في منطقة حوض بحيرة تشاد على وضع نهج لملاحقة الأشخاص المرتبطين بجماعة بوكو حرام قضائيا وإعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم.

كما واصلت المديرية التنفيذية تعزيز تعاونها مع المنظمة الدولية للشرطة الجنائية، بما في ذلك استخدام بيانات القياسات الحيوية وتنفيذ استراتيجية برنامج تحديد هوية الركاب لمنظمة الطيران المدني الدولي التي تتناول عمليات التحقق باستخدام السمات البيولوجية ومراقبة الجودة والتعامل مع الأخطاء والاستثناءات والقراءة الفعالة لوثائق السفر البيومترية على الحدود. كما عملت المديرية التنفيذية بشكل وثيق مع منظمة الطيران المدني الدولي لوضع معيار دولي يلزم جميع الدول الأعضاء في منظمة الطيران المدني الدولي بتنفيذ نظم المعلومات المسبقة عن المسافرين وقامت ببعثات متعمقة إلى الدول ذات الأولوية العالية مولها مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب لتقديم المشورة إلى حكوماتها بشأن وضع تلك النظم. ويظل التطوير والاستخدام الفعال لنظم الاستدلال البيولوجي ونظم المعلومات المسبقة للركاب ونظم سجلات أسماء الركاب أساسيا لكشف المقاتلين الإرهابيين الأجانب والعائدين.

وإذا أردنا مواصلة إحراز تقدم في تعزيز وتنفيذ أحكام القرارات، يجب أن نواصل تعزيز الشراكات فيما بين الدول

وتشارك المديرية التنفيذية في عدد من المبادرات الرامية إلى تعزيز الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء لمكافحة التطرف العنيف، عملا بالقرار ٢١٧٨ (٢٠١٤) وغيره من قرارات المجلس ذات الصلة. ومنذ اتخاذ القرار هذا، أجرت المديرية التنفيذية ٤٥ زيارة تقييمية، معظمها إلى أشد الدول تضررا من ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب. وقد يسّرت المديرية التنفيذية أيضا عددا من الأنشطة العملية بغية المضي قدما في تنفيذ القرار، وتحديد التحديات والثغرات المشتركة، والاتجاهات الناشئة، والاستجابات والحلول المناسبة.

وعملا بالقرار ٢١٧٨ (٢٠١٤)، وضعت المديرية التنفيذية ثلاثة تقارير تحليلية لتحديد الثغرات في الأطر القانونية والهيكل المؤسسية والتشغيلية للدول الأعضاء، واقترحت مجموعة من التوصيات بشأن سبل معالجة تلك الثغرات. ووافقت أيضا لجنة مكافحة الإرهاب، بدعم من المديرية التنفيذية، على مجموعة من المبادئ التوجيهية - ما يسمّى بمبادئ مدريد - تتيح اتباع نهج كلي استشرافي لتنفيذ استراتيجيات مرنة للملاحقة القضائية، بالاقتران مع بدائل مناسبة لها، بما في ذلك التدابير الإدارية و/أو برامج إعادة الإدماج وإعادة التأهيل، وهي تُستخدم بما يتماشى مع القانون الدولي لحقوق الإنسان والتشريعات الوطنية، وتخضع لاستعراض فعال.

وتمثل المبادئ أيضا دليلا لصياغة السياسات والاستراتيجيات الوطنية لمكافحة الإرهاب.

كما واصلت المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب العمل بشكل وثيق مع شركائها لتحديد العناصر الأساسية لنهج فعال لتنفيذ القرار ٢١٧٨ (٢٠١٤) وكذلك الممارسات الجيدة. وقد أدرجت تلك العناصر والممارسات الجيدة في الدليل التقني المستكمل لتنفيذ ذلك القرار والقرارات الأخرى ذات الصلة.

كما يسرت المديرية التنفيذية منذ اتخاذ القرار ٢١٧٨ (٢٠١٤) العديد من الأنشطة مع شركائها في التنفيذ للتصدي

أن الأعضاء الأساسيين في تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والجمهورية العربية السورية يواصلون التكيف مع الضغط العسكري المتواصل المفروض عليهم، إذ يفوضون مسؤولية صنع القرار إلى مستويات أدنى ليعهد بها إلى القادة المحليين ويتحولون إلى الاتصالات المشفرة. ويواصل التنظيم في إطار رده على ذلك الضغط التشديد على الهجمات الخارجية التي يشنها أعضاؤه والمتعاطفون معه. ولهؤلاء الأفراد التصرف بمفردهم أو في مجموعات صغيرة باستخدام وسائل ومعدات بسيطة يصعب تعقبها. ويتحول تنظيم الدول الإسلامية على نحو متزايد من تنظيم يتمركز في منطقة محددة إلى شبكة خلايا إرهابية في جميع أنحاء العالم.

وبالرغم من الضغط العسكري وانخفاض الإيرادات، لا يزال الأعضاء الأساسيون في تنظيم الدولة الإسلامية يقومون بإرسال أموال إلى الجهات المنتسبة للتنظيم في جميع أنحاء العالم باستخدام خليط من خدمات تحويل الأموال أو نقل الأشياء العالية القيمة ونقل المبالغ النقدية الضخمة عن طريق شركات نقل المبالغ النقدية. بيد أن حركة تلك الأموال تعتمد اعتمادا كبيرا على طرق المرور التي قطع العديد منها. وفي ذلك السياق، حث الأعضاء الأساسيون في تنظيم الدولة الإسلامية بشكل متزايد المنتسبين إليه على أن يزيدوا من قدرتهم على الاكتفاء الذاتي من الناحية المالية.

وبينما يجري إضعاف تنظيم الدولة الإسلامية في العالم المادي، يترسخ وجوده في العالم الافتراضي ويشكل بصورة متزايدة تهديدا خطيرا للسلام والأمن الدوليين. ويواصل تنظيم الدولة الإسلامية تعميم الدعاية عبر شبكة الإنترنت لتغذية نزعة التطرف وتجنيد المقاتلين والمتعاطفين من خلال الألعاب وغسيل الأدمغة.

ثانيا، أفاد فريق الرصد كذلك بأن إجمالي تدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب إلى العراق والجمهورية العربية السورية بدأ

الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الشريكة. أو بعبارة أخرى - دحر الشبكات يتطلب شبكات.

وكما ذكر الأمين العام في وقت سابق هذا الشهر في بيانه في لندن الذي أشار إليه وكيل الأمين العام السيد فورونكوف، تقوم حاجة عاجلة إلى تعاون الحكومات والوكالات الأمنية الآن على نحو أكثر فعالية في مكافحة الإرهاب مع احترام حقوق الإنسان. وأود أن أؤكد للمجلس أن المديرية التنفيذية ستواصل تقديم دعمها الكامل للجهود التي يبذلها المجلس واللجنة في مساعدة الدول الأعضاء على منع ومكافحة أنشطة المقاتلين الإرهابيين الأجانب وغيرهم من الإرهابيين وكذلك تقديم مرتكبي الأعمال الإرهابية إلى العدالة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة كونينسكس على إحاطتها الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسفير عمروف.

السيد عمروف (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): بصفتي رئيس لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات، يسرني أن أقدم تقريرا إلى المجلس عن مجمل أنشطة اللجنة منذ الإحاطة الإعلامية السابقة في ١١ أيار/مايو (أنظر S/PV.7936). سأركز ملاحظاتي على أربعة عناصر رئيسية هي: التهديد المتزايد للسلام والأمن الدوليين الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة والمربطين بهما؛ والمقاتلون الإرهابيون الأجانب؛ والإجراءات التي تتخذها اللجنة؛ ومشاركة اللجنة مع الدول الأعضاء.

أولا، شهد التهديد الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية والقاعدة والمربطون بهما مزيدا من التطور. أفاد فريق الرصد

وبلدان أخرى. فبعض من انتقلوا من وسط آسيا متورطون بالفعل في هجمات إرهابية في تركيا وبعض البلدان الأوروبية.

ولا يزال جنوب شرق آسيا يجتذب المقاتلين الإرهابيين الأجانب. فوفقا للمعلومات المقدمة من الدول الأعضاء، لقي مقاتلون من شمال أفريقيا والشرق الأوسط ومنطقة شمال القوقاز التابعة للاتحاد الروسي بل ومن أمريكا الوسطى بالإضافة إلى ماليزيين واندونيسيين، حتفهم في القتال الدائر في جنوب الفلبين. وعند وصول المقاتلين إلى أحد بلدان جنوب شرق آسيا، تسمح لهم سهولة اختراق الحدود البحرية في المنطقة بالتحرك بين إندونيسيا والفلبين وماليزيا دون اكتشافهم.

وفي شمال أفريقيا، لا يزال المقاتلون الإرهابيون الأجانب يشكلون تهديدا، لا سيما في تونس وليبيا. وتظل منطقة القصرين التونسية ومنطقة الحدود التونسية الليبية وجهتين للعائدين والمنتقلين.

في شبه الجزيرة العربية، ترصد الدول الأعضاء حاليا عودة المقاتلين الإرهابيين الأجانب أو تغيير أماكنهم في اليمن وأماكن أخرى في المنطقة، وتعمل على تقييم أي خطر قائم لتسلل المقاتلين بطريقة سرية على طول سواحل شبه الجزيرة العربية.

تقيم السلطات الأفغانية إجمالي عدد المقاتلين الإرهابيين الأجانب في البلد بعدة آلاف. ووفقا للمصادر الرسمية الأفغانية، على الرغم من الضغوط من الجيش الأفغاني والأجهزة الأمنية، فإن تنظيم الدولة الإسلامية يتعافى بسرعة، وبلغ حاليا أعداد مقاتليه ومؤيديهم حوالي ٢ ٥٠٠، ونسبة الأجانب منهم ٨٠ في المائة. وترد تقارير عن نشر تنظيم الدولة الإسلامية من الأجزاء الشرقية من أفغانستان إلى المناطق الشمالية القريبة إلى الحدود مع آسيا الوسطى.

فيما يتعلق بموضوع أعمال اللحنة، بغية تعزيز التنفيذ الكامل والفعال للجزاءات، يقوم رئيس اللحنة بزيارات إلى بلدان مختارة.

متباطئا نتيجة للضغوط العسكرية والتدابير التي تضعها الدول الأعضاء التي تتراوح من تبادل المعلومات إلى تحسين مراقبة الحدود. ويستند التحليل الإقليمي التالي إلى تقارير فريق الرصد وتقييمه.

تجبر الضغوط العسكرية والمالية المفروضة على التنظيم المقاتلين الإرهابيين الأجانب على العودة إلى ديارهم أو الانتقال إلى بلدان ثالثة ومناطق نزاع أخرى. ويشكل العائدون والمقاتلون المنتقلون تحديا متزايدا للأمن الدولي، لأنهم قد يقومون بإعادة تنشيط الشبكات الإرهابية الموجودة مسبقا وكذلك تحفيز نمو شبكات جديدة مما يشكل تهديدا متجددا في مختلف المناطق. وتفيد التقارير بأن تنظيم الدولة الإسلامية يقوم أيضا بإرسال الأموال إلى مناطق لا وجود له فيها حاليا في ما يبدو أنه محاولة لبناء شبكته. كما أن العائدين والمنتقلين الذين يحملون جنسيات متعددة لا يزالون مسألة تبعث على القلق البالغ. وسلط فريق الرصد الضوء على استمرار الحاجة إلى تعزيز تبادل المعلومات فيما بين الدول الأعضاء في ذلك الصدد.

ففي أوروبا، زادت الدول الأعضاء بدرجة كبيرة من تبادل المعلومات بشأن المقاتلين الإرهابيين الأجانب عن طريق وكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال إنفاذ القانون و/أو المنظمة الدولية للشرطة الجنائية. بيد أن الجهود المتواصلة التي يبذلها أتباع التنظيم في أوروبا من أجل شن الهجمات تبرهن على إمكانات التنظيم التي تمكنه من تجنيد وتحفيز أتباعه. كما أفادت الدول الأعضاء بأن المقاتلين الإرهابيين الأجانب الأوروبيين يمثلون مصدر إيرادات لتنظيم الدولة الإسلامية.

وفي وسط آسيا، وفقا للدول الأعضاء، تباطأت وتيرة مقاتلين جدد إلى مناطق النزاع نتيجة عمليات التعطيل التي تقوم بها أجهزة إنفاذ القانون والتدابير الرامية إلى مكافحة أعمال تغذية نزعة التطرف والتجنيد. غير أن الدول الأعضاء تشعر بالقلق من إمكانية جلب المقاتلين الإرهابيين الأجانب الإرهاب إلى بلدانهم

جزاءات مستكملة ودينامية، لكي يكون نظام الجزاءات فعالاً. وأشجع جميع الدول الأعضاء على الاستمرار بحمة في اقتراح إسماء أفراد وكيانات لإدراجهم في القائمة في إطار نظام الجزاءات المفروضة على تنظيم الدولة الإسلامية وتنظيم القاعدة، بما في ذلك المقاتلون الإرهابيون الأجانب، لكفالة أن تعكس قائمة الجزاءات بشكل كاف التهديد الحالي، وبذلك تفي بالغرض. لا يمكن أن تحقق القائمة كامل إمكاناتها بوصفها صكاً فاعلاً في الكفاح العالمي ضد الإرهاب الصادر من تنظيم الدولة الإسلامية وتنظيم القاعدة، إلا إذا تضمنت القائمة الأفراد والكيانات المعنيين.

في ذلك الصدد، أود أن أذكر أن اللجنة بصدد اختتام استعراضها السنوي الحالي لعام ٢٠١٦ الذي ينظر فيما إذا ستستبقي أسماء في القائمة، ولا سيما تلك التي لم تُستعرض منذ ثلاث سنوات، وينظر في قضايا لا تتضمن محددات هوية كافية، أو في أسماء أفراد متوفين، أو كيانات منحلّة. أشكر الدول الأعضاء التي قدمت معلومات، حيث ثبت أنه من الصعب الحصول على ردود من جميع الدول الأعضاء المعنية. ونحسب جميع الدول الأعضاء على المشاركة مع اللجنة في الوقت المناسب بشأن الاستعراض السنوي المقبل لدعم هذه المهمة الرئيسية على النحو الواجب.

بالإضافة إلى الاستعراضات المنتظمة، يعمل فريق الرصد على استكمال القيود المدرجة في القائمة استناداً إلى المعلومات التي تقدّمها الدول الأعضاء. ونشجع الدول الأعضاء على إبقاء الفريق على علم بهذه المعلومات. وأحسب أيضاً الدول الأعضاء التي لم تفعل ذلك بعد على أن تقدم تقاريرها عن التنفيذ وفقاً للقرارات ذات الصلة. وبصفتي الرئيس، أود أن أشكر جميع الدول الأعضاء على تعاونها مع اللجنة وفريق الرصد التابع لها ومكتب أمينة المظالم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية) أشكر السفير عمروف على إحاطته الإعلامية.

وفي ذلك السياق، قمت بزيارة ماليزيا وسنغافورة في الفترة من ٢٨ إلى ٣١ آب/أغسطس وبزيارة إلى أفغانستان في الفترة من ٢٨ إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر. كما زرت مدينة كراسنودار في الاتحاد الروسي للمشاركة في الاجتماع السادس عشر لرؤساء الأجهزة الخاصة والإدارات الأمنية ومؤسسات إنفاذ القانون في طشقند، بأوزبكستان لحضور الاجتماع الخامس للمؤتمر العلمي والعملية للهيكل الإقليمي لمكافحة الإرهاب التابع لمنظمة شنغهاي للتعاون بعنوان "مكافحة الإرهاب: التعاون بلا حدود". هذه الزيارات تساعد اللجنة على الاستماع إلى الروايات المباشرة بشأن تنفيذ تدابير الجزاءات التي تتخذها وزيادة فعاليتها، وتعزيز الحوار واشتراك السلطات الوطنية مع اللجنة.

تسعى اللجنة بكد لكفالة أن تكون قائمتها الخاصة بالجزاءات مستكملة ودقيقة قدر الإمكان من أجل تيسير تنفيذ تدابير الجزاءات. وتوجد حتى الآن أسماء ٢٥٦ شخصا و ٨٠ كيانا مدرجين في قائمة جزاءات اللجنة. وافقت اللجنة منذ بداية عام ٢٠١٧، على شطب أسماء ١٢ شخصا، وإدراج أسماء ١٢ شخصا و ٥ كيانات وإدخال تعديلات على قائمة مدرج فيها ١٩ كيانا، تضم ١٧ شخصا وكيانين. وبالإضافة إلى ذلك، فإن توصية أمينة المظالم برفع اسم أحد الأفراد من قائمة الجزاءات قيد نظر اللجنة، وحاليا لدى مكتب أمينة المظالم حالة واحدة في مرحلة جمع المعلومات.

فيما يتعلق بمشاركة اللجنة مع الدول الأعضاء، بوصفي رئيساً للجنة، عقدت في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، جلسة إحاطة إعلامية مفتوحة بشأن مجمل عمل اللجنة بالنسبة لجميع الدول الأعضاء. وأعتزم مواصلة عقد إحاطات إعلامية كهذه بانتظام. وأشجع الدول الأعضاء على أن تتشاطر أي استفسارات أو شواغل مع اللجنة وفريق الرصد. وأود أن أعثتم هذه الفرصة لأهيب بالدول الأعضاء مواصلة مشاركتها في أعمال اللجنة وفريق الرصد، لأنه من الجوهرى الاحتفاظ بقائمة

الأجانب إلى مناطق النزاع. ويحفز أيضا جهودا جديدة لمعالجة العوامل الأساسية التي تفضي إلى ترسيخ الإرهاب والتطرف العنيف في مجتمعاتنا في المقام الأول.

للأسف، ما زال يتعين على العديد من الدول الأعضاء أن تنفذ تنفيذًا كاملاً القرار ٢١٧٨ (٢٠١٤)، بما في ذلك سن القوانين المحلية اللازمة لتوفير القدرة على تجريم سفر وتمويل وتجنيد المقاتلين الإرهابيين الأجانب. إن تلك الفجوة تجعلنا جميعاً ضعفاء، ولذلك علينا أن نجدد التزامنا بالتنفيذ التام والكامل لذلك القرار الحاسم.

بعد مرور ثلاث سنوات، وبالرغم من التقدم المحرز في مكافحة تنظيم الدولة الإسلامية، لا يزال التهديد الذي يشكله المقاتلون الإرهابيون الأجانب مستمرا، وقد تطور الآن بحيث يقتضي منا ذلك التصدي لتحدي المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين. وبعد تقليص إقليم تنظيم الدولة الإسلامية أصبح بعض مؤيديه في تنقل مستمر، إذ يعود البعض منهم إلى دياره والبعض الآخر يقصد بلدانا أخرى. وسنرى المزيد من الإرهابيين المتمرسين في المعارك يجوبون جميع أنحاء العالم لتنفيذ هجمات مميتة باسم تنظيم الدولة الإسلامية.

بالإضافة إلى ذلك، دعا التنظيم حتى مؤيديه الذين ربما لم يحضروا أبدا إلى منطقة النزاع، لشن هجمات في أي أماكن يتواجدون فيها. وقد نفذ أحد هؤلاء المؤيدين هجوما في مدينة نيويورك في الشهر الماضي. وينبغي لنا ألا نخدع أنفسنا في تفكير مؤداه أننا بعد أن هزمنا تنظيم الدولة الإسلامية في أرض المعركة، سوف تتلاشى الإيديولوجية الإرهابية والروايات التي تركز عليها الجماعة الإرهابية. لذلك يجب على المجلس والمجتمع الدولي التصدي للتحدي المتنامي الآن. ويجب أن نحطم سرد الشعور بعدم الهزيمة لدى تنظيم الدولة الإسلامية. ويجب علينا أن نظهر للعالم، ولا سيما للأفراد الذين هم عرضة للتطرف

السيدة سيسن (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر وكيل الأمين العام فورونكوف والمديرة التنفيذية للمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب كونينسكس ورئيس لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩)، و ١٩٨٩ (٢٠١١) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات، السفير عمروف، على إحاطتهم الإعلامية اليوم بشأن المقاتلين الإرهابيين الأجانب.

لقد قطعنا شوطا طويلا منذ عام ٢٠١٤ عندما كان يسافر المقاتلون الأجانب بأعداد غفيرة للانضمام إلى تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. وفي ذلك الوقت، كان تنظيم الدولة الإسلامية ينتشر انتشار الوباء في جميع أنحاء المنطقة. وفي هذا الحريف، اتخذ المجلس إجراءات عاجلة لوقف تدفق المقاتلين. اتخذ المجلس في جلسته المعقودة على مستوى رؤساء الدول، القرار ٢١٧٨ (٢٠١٤) لإنشاء إطار جديد للعمل القانوني والمتعلق بالسياسة العامة لمواجهة الخطر الذي يشكله هؤلاء المقاتلون. ومنذ ذلك الحين، ما انفك الشركاء الدوليون والتحالف يحرزون تقدما رائعا لعكس مسار المكاسب التي حققتها تنظيم الدولة الإسلامية المكاسب، والذي فقد الآن ٩٥ في المائة تقريبا من الأراضي التي كان يسيطر عليها في العراق وسورية. أما الرقة، العاصمة المعلنة ذاتيا لتنظيم الدولة الإسلامية، فسقطت في أيدي قوات التحالف. لقد تم تحرير الرجال النساء والأطفال الذين عانوا طيلة سنوات تحت وحشية تنظيم الدولة الإسلامية.

كجزء من الحملة، يسر القرار ٢١٧٨ (٢٠١٤) تعاوننا دوليا لم يسبق له مثيل لتحديد هوية المقاتلين الإرهابيين الأجانب ووقفهم ومقاضاتهم. يلزم هذا القرار البلدان باتخاذ خطوات محددة وملموسة لوقف تدفق المقاتلين الإرهابيين

المقاتلين الإرهابيين الأجانب يعودون أيضا إلى ديارهم، حيث ارتكب بعضهم جرائم وكان غيرهم هم أنفسهم ضحايا لتنظيم الدولة الإسلامية. ولذلك، ينبغي لمجلس الأمن أن يقر بالحاجة إلى التعامل مع ملاحظتهم القضائية وإعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم بطريقة دقيقة ومصممة حسب الطلب. وسيطلب ذلك أيضا إشراك المجتمع المدني، بما في ذلك الزعماء الدينيين والشباب - وهو ما يمثل نوحا يشمل المجتمع بأسره حقا.

وينبغي ألا نعتمد في مكافحة الإرهاب اعتمادا مفرطا على التدابير الأمنية وحدها. ويبين التاريخ أن المبررات والروايات الزائفة للإرهاب يمكن أن تبقى بغض النظر عن عدد الإرهابيين الذين نزع بهم في السجون أو نقتلهم في ساحة المعركة. وهذا هو السبب في أننا بحاجة أيضا إلى أن نلتزم بمنع الإرهاب.

ثالثا، وأخيرا، نحن بحاجة إلى أن تكون الأمم المتحدة أكثر تنسيقا في جهودها الرامية إلى التصدي لخطر المقاتلين الإرهابيين الأجانب. ولدى مختلف هيئات الأمم المتحدة أدوار حيوية تؤديها. ونحن نتطلع إلى مكتب مكافحة الإرهاب من أجل دعم بناء القدرات، ونتطلع إلى المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب لرصد الثغرات في تنفيذ قرارات مجلس الأمن. كما يجب أن تسهم في ذلك لجنة مكافحة الإرهاب التابعة لمجلس الأمن ومختلف لجان الأجزاء المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩). وسيتعين على هذه الكيانات تنسيق جهودها مع تركيز كل منها على مزاياه النسبية.

إذا كان هناك شيء ينبغي لنا جميعا أن نستقيه من هذه الجلسة، فهو الحاجة إلى أن نقوم بما هو أكثر من مجرد توحى البيقطة إزاء تنظيم داعش الدائم التكيف وتنظيم القاعدة الذي يعاود الظهور. وعلينا أيضا أن نتخذ الخطوات اللازمة لتحديث أدواتنا لكي تتمكن من مواجهة عدو تتزايد لامركزيته. ونتطلع إلى العمل مع أعضاء مجلس الأمن بشأن القرار الوشيك الذي يستهدف التكيف مع التحديات الجديدة.

والعنف والإرهاب، أن هناك المزيد ممن يستحق أن يعيش المرء من أجله، بدلا من دعم تنظيم الدولة الإسلامية.

لذلك تقترح الولايات المتحدة أن يعتمد المجلس قرارا جديدا لمواجهة هذا التهديد المتطور. ويجب علينا الآن أن نتصدى على نحو متزايد وبصورة لامركزية لتهديد تنظيم الدولة الإسلامية مع الأرتال الجديدة من المقاتلين وأسره المصاحبة. ونقترح أن يشدد عمل المجلس على ثلاث أولويات.

أولا، علينا الاستمرار في تحسين أمن الحدود والطيران. وللقيام بذلك، يجب علينا أن نفعل المزيد من أجل وضع وتنفيذ معايير لتطوير وتقاسم البيانات البيومترية، وبيانات السيرة الذاتية، والمعلومات المسبقة المتعلقة بالمسافرين، وسجلات أسماء الركاب، وهي ثلاث أدوات أساسية ضرورية للكشف عن سفر المقاتلين الإرهابيين الأجانب. ومن الضروري أن تقوم جميع البلدان بجمع واستخدام بيانات السجلات التي تضم أسماء الركاب لتحديد هوية الإرهابيين المحتمل عبورهم حدودها. وينبغي لمجلس الأمن أن يعترف بسجلات أسماء الركاب بوصفها أساسا لجهودنا الرامية إلى تأمين حدودنا وطيراننا.

ثانيا، نحن بحاجة إلى تعزيز الجهود الرامية إلى معالجة وتحسين الملاحقة القضائية وإعادة تأهيل المقاتلين الإرهابيين الأجانب وإعادة إدماجهم. ومنذ اتخاذ القرار ٢١٧٨ (٢٠١٤)، نحى الجهود التي تبذلها البلدان من أجل تنفيذ التشريعات التي تمكن السلطات من ملاحقة سائر أشكال سلوك المقاتلين الإرهابيين الأجانب. ومهما يكن من أمر، فإنه بسبب الطريقة التي كُتبت بها بعض القوانين، وبسبب صعوبة جمع الأدلة في أي منطقة من مناطق الصراع، يمكن في بعض الأحيان تعذر الحصول على إدانات.

ويجب علينا القيام بعمل أفضل لتقديم هؤلاء المقاتلين إلى العدالة، بوسائل منها تبادل الأدلة اللازمة لتنفيذ ذلك كلما أمكن. ومع ذلك، لا يمكننا أن نتجاهل أن أفراد أسر

على نحو فعال من جميع الوسائل المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة.

ومن المهم أن نوضح بجلاء أن المقاتلين الإرهابيين الأجانب لا يظهرون فجأة. بل هم نتاج عملية تغذية لنزعة التطرف الأيديولوجي، ومتى أصبحوا في الميدان، فهم نتاج التدريب العسكري. ويتمثل الأمر الذي جعل هذه الحالة الفظيعة ممكنة في وجود فراغات في الحكومات وإضعاف النظام العام وقوات الأمن وغياب مراقبة الحدود، وهي الأمور التي عززها إلى حد كبير سياسات تغيير الأنظمة ونزعة التدخل والتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

وبعد أكثر من ثلاث سنوات من الموافقة بالإجماع على القرار ٢١٧٨ (٢٠١٤)، الذي يقترح معايير لمواجهة مشكلة المقاتلين الإرهابيين الأجانب، يجب أن نتساءل عن التقدم المحرز والنتائج التي تحققت في معالجة هذه المشكلة. وما لا شك فيه أن استخدام تكنولوجيات الاتصال الجديدة، مثل الإنترنت، كان أحد المنابر التي تمكنت من خلالها الجماعات والمنظمات الإرهابية من نشر أيديولوجيتها المتطرفة وتضليلها الإعلامي من أجل تجنيد المقاتلين، بالإضافة إلى توليد الموارد الاقتصادية عن طريق التهريب والبيع غير المشروع للممتلكات الثقافية والتاريخية، من بين أمور أخرى، والذي يتم إضفاء الشرعية على أرباحه من خلال غسل الأموال واستخدام الملاذات الضريبية، التي تخفض أو تلغي الضوابط، ولا سيما في قطاعي الاستثمار والخدمات.

ووفقاً للدراسة التي نشرها مكتب مكافحة الإرهاب في تموز/يوليه، والمعنونة "تعزيز فهم ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب في سورية"، فإن العوامل التي كان لها التأثير الأكبر على الناس عندما جرى تجنيدهم كانت تتعلق بوضعهم الاجتماعي والاقتصادي وضعفهم أمام الوعود بالمنافع المادية والشخصية، فضلاً عن القنوات الأيديولوجية أو الدينية. ودفعت هذه العوامل ما يربو على ٣٠.٠٠٠ مقاتل من أكثر

السيد إنتشاوستي خوردان (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (تكلم بالإسبانية): تعرب بوليفيا عن امتنانها على الإحاطتين الإعلاميتين اللتين قدمهما اليوم وكيل الأمين العام ورئيس مكتب مكافحة الإرهاب، السيد فلاديمير فورونكوف، والمديرة التنفيذية للمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، السيدة ميشيل كونينسكس. ونحن ممتنون أيضاً على التقرير الذي عرضه ممثل كازاخستان، السفير خيرت عمروف، عن أنشطة اللجنة العاملة بموجب القرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات، بصفتها رئيس اللجنة.

تجاوز السيناريوهات التي ينشط في سياقها الإرهاب حالياً الأبعاد المحلية والإقليمية حيث أصبح مشكلة عالمية. ويشكل تهديد الإرهاب والتطرف العنيف أحد أكبر التحديات التي يواجهها المجتمع الدولي، لا سيما وأن الجماعات والمنظمات الإرهابية قد طورت قدراتها في التجنيد عن بعد بطرق وخطب مختلفة.

وفي هذا السياق، اكتسب ظهور المقاتلين الإرهابيين الأجانب أهمية خاصة نظراً لأن هؤلاء الأفراد يسافرون إلى دول أخرى بخلاف البلدان التي يقيمون فيها أو التي يحملون جنسيتها بغرض ارتكاب أعمال إرهابية أو التخطيط أو الإعداد لها أو المشاركة فيها أو تلقي التدريب لارتكاب هذه الأعمال، بما في ذلك عن طريق المشاركة في مختلف النزاعات الداخلية. وتثبت هذه الظاهرة أن الإرهاب والتطرف العنيف لا يرتبطان بأي جنسية أو دين أو حضارة أو مجموعة عرقية محددة، وأن أي تدابير ترمي إلى مواجهة هذه الظاهرة أو منعها، ينبغي ألا تستند إلى هذه المعايير تحت أي ذريعة. واستناداً إلى هذا الفهم، وفي مواجهة هذه التهديدات عبر الوطنية الخطيرة، نعتقد أن استجابة المجتمع الدولي يجب أن تكون عالمية ويجب أن تستفيد

وفي الوقت نفسه، ينبغي أن تعول كل الجهود التي يبذلها مجلس الأمن ومنظمتنا بهدف القضاء على الإرهاب على أقصى دعم من جميع الدول الأعضاء، وأن تستهدف تقدم المسؤولين عن الأعمال الإرهابية إلى العدالة كي يتسنى التحقيق معهم ومحاسبتهم ومعاقبتهم على النحو الواجب. وختاماً، تعرب بوليفيا عن تأييدها القوي لتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب على نحو يتسم بالشفافية والتوازن، وندعو جميع الدول إلى الالتزام بمكافحة هذه الآفة.

السيد روسيلي فرييري (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية):
إننا ممتنون على الإحاطات الإعلامية المقدمة من السيدة كونينسكس والسيد فورونكوف والسفير عمروف بصفة كل منهم على التوالي.

يبعث تطور ظاهرة الإرهاب - وخاصة تنامي دور المقاتلين الإرهابيين الأجانب - على قلقنا العميق. وفي الآونة الأخيرة، تزايدت الاعتداءات الإرهابية العشوائية التي يرتكبها أفراد يستخدمون المركبات أو السكاكين أو المتفجرات المحلية الصنع ضد مدنيين أبرياء، مما أسفر عن وفيات وإصابات مأساوية.

وحيثما نشهد تلك الفظائع، ينتابنا مزيج من مشاعر الذعر والعجز وعدم الفهم: الذعر من الألم الناجم عن خسارة العديد من الأرواح البريئة؛ والعجز أمام ما نرى من الواقع المرير لكونه لا أحد بمأمن من خطر الإرهاب؛ وعدم الفهم، لأن من الصعوبة بمكان إدراك الكيفية التي يتمكن بها أعضاء هذه الجماعات وأتباعها في كثير من الأحيان، بالرغم من العديد من الجهود والإجراءات المتخذة لمكافحة الجماعات الإرهابية، من تنفيذ تلك الأعمال للتدمير.

ونشيد بالعمل المتفاني الذي يقوم به مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب ولجنة مكافحة الإرهاب التابعة لمجلس الأمن ومديريتها التنفيذية في مساعدة الدول على مكافحة الإرهاب. وأثناء مدة عضويتنا في مجلس الأمن، أتاحت لنا الفرصة

من ١٠٠ بلد إلى الانتقال إلى مناطق النزاع منذ عام ٢٠١١، ولا سيما في سورية والعراق. غير أنه وفقاً لما ورد في التقرير العشرين المقدم في آب/أغسطس من فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات المنشأ عملاً بقراري مجلس الأمن ١٥٢٦ (٢٠٠٤) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وحركة طالبان وما يرتبط بها من أفراد وكيانات، فإن تدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب إلى العراق والجمهورية العربية السورية قد تناقص، في حين ازداد عدد الأشخاص العائدين إلى بلدانهم الأصلية أو المنتقلين من مناطق النزاع إلى بلدان أخرى.

وإذ يتعامل المجتمع الدولي مع تلك الحالة، ينبغي له توجيه جهوده نحو تبادل المعلومات بسلاسة وفعالية بشأن هؤلاء الأفراد. وينبغي أن يشمل ذلك كلا من الدول والمنظمات الدولية، مثل المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، حيث لا يوجد أي بلد أو منطقة عصبية على إمكانية وصول هؤلاء الأفراد. ومن نفس المنطلق، يمثل تنسيق أعمال مختلف اللجان والهيئات الفرعية التابعة لمجلس الأمن مع مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب مهمة أساسية ضرورية لمنع ظهور مزيد من التهديدات للسلام والأمن الدوليين في العالم. وعلى نفس المنوال، فإن التنفيذ الفعال لقرارات - من قبيل القرار ٢٣٥٤ (٢٠١٧) بشأن خطاب وأساليب مكافحة الإرهاب - يشكل أداة مفيدة لمنع الخطاب المتطرف ومكافحته.

ونعتقد أنه ينبغي للبلدان الأصلية للمقاتلين الإرهابيين الأجانب أن تنفذ سياسات إدماج ترمي إلى تجنب الحالات التي توجد فيها العزلة الاجتماعية والسياسية والأوضاع الاقتصادية الهشة حيزاً لانتشار وازدهار الأيديولوجيات المتطرفة. ومن هذا المنطلق، ينبغي التركيز في جميع الجهود التي تبذلها المنظمات الإقليمية والدولية على منظور الإدماج.

ومع ذلك، تبين الحقائق أن اتخاذ التدابير الأمنية أثبت أنه غير كاف لمواجهة التحدي المتمثل في منع أعمال الإرهاب. ويمكننا أن نتخذ خطوات لوقف تدفق التجنيد أو منع السفر أو إيقاف الدعم المالي، ولكن يبدو أن كل ذلك غير كاف. وكشفت المحطات الأخيرة أن العديد من الأفراد المعنيين ليس لديهم سوابق جنائية ويمكنهم، وبوصفهم مواطنين أو مقيمين بصورة قانونية في البلدان التي يهاجمونها، تنفيذ أعمالهم بالقليل من الموارد والإعداد. وإزاء تلك الخلفية، نشدد على أهمية وضع وتنفيذ استراتيجيات لمنع تهديد إلى وقف انتشار التطرف المصحوب بالعنف وتجنب تغذية نزعة التطرف.

وتعلن ديباجة الميثاق التأسيسي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونسكو) أنه "لما كانت الحروب تتولد في عقول البشر، ففي عقولهم يجب أن تبنى حصون السلام". وتكتسي تلك المهمة المزيد من الأهمية في ضوء الإعلان الأخير لخبراء معترف بهم أن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام شهد تحولاً من مجموعة إرهابية ذات قاعدة جغرافية إلى أيديولوجية إرهابية عالمية.

وندرک أنه بالإضافة إلى كل التعاون الدولي والمساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة، فإن الدول هي التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن الحيلولة دون ظهور الأيديولوجيات المتطرفة التي قد تؤدي إلى إثارة أو ارتكاب أعمال الإرهاب، وعن مكافحة التواطؤ المحلي مع الجماعات الإرهابية، أينما وجد. ويضطلع الزعماء الدينيون بدور هام في ذلك الصدد: إذ أن لديهم المعرفة والقدرة على ضمان عدم استغلال الدين من أجل غايات زائفة. ويشكل تعزيز الديمقراطية ومؤسسات الدول، وتوطيد سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان، وتشجيع التسامح الديني والتعايش السلمي، مع الحفاظ على حوار مفتوح مع المجتمع المدني، ومنح الأولوية للتعليم عناصر رئيسية إضافية لإنهاء التعصب والتطرف المصحوب بالعنف.

لتقييم بصورة مباشرة أعمال لجنة مكافحة الإرهاب ومديريتها التنفيذية، ونقدر خبراتهما التي تنعكس في العديد من مجالات التحليل المواضيعي. إن توصيات لجنة مكافحة الإرهاب وتحديد الممارسات الجيدة أمور مفيدة للغاية، ويكتسي الدور الذي تضطلع به اللجنة في تيسير المساعدة التقنية أهمية بالغة للدول التي تحتاج إلى تلك المساعدة وتطلب تقديمها.

كما قدرنا الجهود المتفانية التي تبذلها لجان الجزاءات - ولا سيما الأعمال الهامة للجنة المنشأة عملاً بالقرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، وتنظيم القاعدة ومن يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات، واللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١) المتعلق بحركة طالبان - بشأن إدراج أسماء الأشخاص أو الكيانات في قائمة الجزاءات أو رفعها منها. وفضلاً على ذلك، فإن التقارير والتوصيات التي أعدها فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات التابع لتلك اللجان أصبحت هامة ومصدر معلومات مفيداً للغاية للدول. وكل تلك الأعمال ساعدت على زيادة الوعي بخطير الإرهاب، الذي ينمو إلى حد كبير بفضل تنقله الجغرافي وقدرته على تكييف أسلوب عمله مع الظروف الجديدة.

وجرت الإشارة إلى استخدام الإرهابيين على نحو متزايد لشبكة الإنترنت والتحول إلى ما يسمى الشبكة المظلمة للاضطلاع بالأنشطة الإجرامية عبر الوطنية، بما في ذلك الاتجار بالأسلحة، ووثائق الهوية المزورة والأموال والمخدرات. ولا تزال عمليات مراقبة المسافرين والحدود وتنفيذ نظم مثل نظام المعلومات المسبقة عن المسافرين وسجلات أسماء المسافرين هامة لتحقيق تلك الغاية. ونسلم بأهمية تلك الأدوات، فضلاً عن ضرورة عمليات المراقبة على جميع الحدود. ولذلك تكرر أوروغواي قصارى جهودها لإجراء عمليات التكييف التقنية المطلوبة لمقابلة الطلبات الحالية للسياق الدولي.

في المجتمع، وفي الوقت نفسه، الاحتراس من الخطر الذي يمثله من لا يزالون ملتزمين. وعلاوة على ذلك التحدي المتزايد، فإننا بحاجة إلى مواصلة مواجهة بعض التحديات المستمرة، مثل التطرف المحلي المصحوب بالعنف وانتشار الرسائل الهدامة التي يوجهها الإرهابيون عن طريق شبكة الإنترنت.

وكل ذلك يعني أن جهودنا المجتمعة لمكافحة الإرهاب والتزامنا بالتعاون والعمل لا يمكن أن تنتهي مع اختيار تنظيم داعش في العراق وسورية. ويجب أن نظل استباقيين، وملتزمين بالعمل معا وقبل وقوع الخطر. ولذلك السبب تكتسي أعمالنا هنا في الأمم المتحدة أهمية بالغة. فقبل ثلاثة أعوام، اتخذ مجلس الأمن القرار ٢١٧٨ (٢٠١٤). واتخذ القرار، وهو إحدى الركائز الهامة في الإطار الدولي لمكافحة الإرهاب، تدابير ملزمة للدول تهدف إلى منع سفر المقاتلين الإرهابيين الأجانب المرتبطين بتنظيم القاعدة والجماعات الأخرى وتقديم الدعم لهم. وبعد مضي ثلاثة أعوام، تؤيد المملكة المتحدة تأييدا تاما مبادرة الولايات المتحدة للعمل على اتخاذ قرار جديد يتصدى للتحدي الجديد الذي يمثله المقاتلون الإرهابيون الأجانب الذين لم يعودوا بعد الآن يسافرون إلى العراق وسورية، ولكنهم ينتقلون إلى مساح جديدة أو يعودون إلى أوطانهم.

وتتخذ المملكة المتحدة بالفعل الإجراءات الخاصة بها، وهي تدعم الآخرين. إننا نساعد شركاءنا على تحديد تحركات المقاتلين الإرهابيين الأجانب ومنعها بتعزيز حدودهم عن طريق تبادل المعلومات وإنشاء قوائم للمراقبة والضوابط. ونقوم بمساعدة الشركاء على مقاضاة المجرمين الإرهابيين بتحسين استخدام الأدلة والتعامل معها، ولا سيما الأدلة المسترجعة من ساحة المعركة. ونعمل مع الشركاء لضمان أن يكون لدى البلدان برامج فعالة لمكافحة نزعة التطرف من أجل معالجة المقاتلين الأجانب العائدين بحيث لا يمثلون بعد الآن تهديدا لمجتمعاتهم المحلية. ونقوم بتعزيز التعاون الاستخباراتي وبناء القدرات العسكرية لمساعدة

وتتطلب مكافحة الإرهاب العالمي الالتزام الصادق من جانب جميع أعضاء المجتمع الدولي، بدون غموض. وبذلك الطريقة وحدها، وبالتضامن ومع الاحترام الكامل لسيادة القانون والقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، سنتمكن من تحسين التعامل مع التحديات المتعددة التي يمثله خطر الإرهاب كل يوم.

السيد رايكروفت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية):

أود أن أشكر جميع مقدمي الإحاطات الإعلامية اليوم على ملاحظاتهم الثاقبة النظر بشأن التهديدات التي يمثله المقاتلون الإرهابيون الأجانب. وأعرب عن الترحيب الحار بصفة خاصة بالسيدة ميشيل كونينسكس بمناسبة بدء عملها.

خلال الأسابيع والأشهر الأخيرة، شهدنا الانهيار العسكري شبه التام لتنظيم داعش في العراق وسورية. ولا تزال الهزيمة الدائمة للإرهاب في سورية تتطلب التوصل إلى تسوية سياسية طويلة الأجل وانتقال سياسي بعيدا عن نظام الأسد، ولكن من الواضح أننا الآن، لحسن الطالع، وأخيرا، نشهد انهيار ما يسمى بخلافة داعش. وذلك إلى حد كبير بفضل شجاعة وعزم قوات الأمن العراقية وشركائنا في سورية والأعضاء الـ ٧٣ للتحالف العالمي ضد تنظيم داعش. ومعا، أظهرنا أنه بالعمل بصورة جماعية مع الالتزام الثابت يمكننا هزيمة تلك الآفة العالمية.

ولكن هزيمة تنظيم في العراق وسورية، يتطور التهديد الإرهاب بحيث أننا نواجه الآن تحديات جديدة. فالمقاتلون الإرهابيون الأجانب يمثلون خطرا خاصا، إذ أننا نعلم أن العديد من أعضاء ذلك التنظيم المروع لا يزالون ملتزمين بأيدولوجية تنظيم داعش وبتصديدهم إلى أماكن جديدة خارج العراق وسورية. ويحاول آخرون العودة إلى أوطانهم في أعقاب الهزيمة العسكرية لتنظيم داعش. وسيكون البعض من ضمن أولئك العائدين ملتزمين أيضا نحو تنظيم داعش. وسيكون آخرون محبطين. وتمثل مهمتنا في مساعدة المحبطين على إعادة الاندماج

السيد سيس (السنغال) (تكلم بالفرنسية): يرحب وفد السنغال بعقد هذه الجلسة الهامة بشأن ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب. وأود أن أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية - وكيل الأمين العام فورونكوف، رئيس مكتب مكافحة الإرهاب؛ والسيدة ميشيل كونينسكس، المدير التنفيذي للمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب؛ والسفير عمروف، الممثل الدائم لكازاخستان ورئيس لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات - على عروضهم عالية الجودة.

نلاحظ بقلق حقيقي أنه بعد ثلاث سنوات من اتخاذ قرار مجلس الأمن ٢١٧٨ (٢٠١٤) في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، فإن التهديد الذي يتعرض له السلام والأمن الدوليان جراء ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب لم يتضاءل، بل إن العكس هو الصحيح، فقد أصبح أكثر خطورة. والمقاتلون الإرهابيون الأجانب، الذين يبلغ عددهم ٤٠.٠٠٠ شخص، وفقاً للتقديرات، ويأتون من أكثر من ١٢٠ بلداً، باتوا يشكلون تهديداً خطيراً لبلدان العبور والمقصد، فضلاً عن بلدانهم الأصلية، حيث أن عودتهم يمكن أن تقوض السلام والأمن والاستقرار.

وفي عام ٢٠١٣، وجه المجلس، في الفقرة ٥ من قراره ٢١٢٩ (٢٠١٣) المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب إلى تحديد القضايا والتوجهات الناشئة والمستجدات في هذا الصدد. والمديرية التنفيذية تضطلع بعمل متميز وجدير بالثناء، فالمعلومات التي تضمنتها تقاريرها الثلاثة مكنتنا من فهم هذه الظاهرة على نحو أفضل. ويجب متابعة تنفيذ التوصيات المقدمة في هذا الشأن بصورة منتظمة.

فالجماعات الإرهابية تستخدم شبكة الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي بشكل متزايد للتحريض على العنف ونشر

الدول على تحسين قدرتها على تعطيل التخطيط لشن الهجمات الإرهابية. ونواصل المكافحة بلا هوادة لأيدولوجية الشر التي تعتنقها الجماعات الإرهابية. وسواصل القيام بذلك وأكثر منه، بالعمل بشكل وثيق مع شركائنا في مجلس الأمن بغية الارتقاء بالمعايير الدولية، وتحديد تدابير جديدة في تلك المجالات.

وهناك نقطتان أخريان أود أن أتناولهما. أولاً، إن المملكة المتحدة ستواصل تركيزها على منع استخدام الإرهابيين لشبكة الإنترنت.

وشهدت الجمعية العامة حدثاً مفيداً للغاية بهذا الشأن في أيلول/سبتمبر، شارك في استضافته رئيسة الوزراء تيريزا ماي، والرئيس الفرنسي ماكرون ورئيس وزراء إيطاليا جنتيلوني.

وتخطيط الكثير من الهجمات وتنظيمها قد يعزى إلى شبكة الإنترنت. وعلى الحكومات والشركات الخاصة أن تعمل في شراكة ومع المجتمع المدني للتصدي للتهديد وحماية من هم عرضة للتطرف.

ثانياً، لا يمكننا أن نأمل في القضاء على هذا التهديد في الأجل الطويل دون معالجة الأسباب الجذرية. فالمنظمات الإرهابية تزدهر حيثما كانت هناك حالة من عدم الاستقرار. وهي تستخدم حالة عدم الاستقرار لدفع عجلة التطرف والتجنيد. والسبيل الأمثل للوقاية من ذلك هو الرفض الموحد عالمياً للتطرف ودعم النظام الدولي القائم على احترام حقوق الإنسان والتسامح.

ولذلك، نشجع الأمم المتحدة، وبخاصة المكتب الجديد لمكافحة الإرهاب، الذي يتأسسه وكيل الأمين العام فورونكوف، على وضع الوقاية في صميم جهودنا لدعم الدول في مجال مكافحة الإرهاب. وأتفق معه في أن جهودنا ستكون أكثر فعالية إذا عاجلنا أسباب بلاء الإرهاب والتطرف، وليس مجرد أعراضهما.

(٢٠١٤)، قامت السنغال في حزيران/يونيه ٢٠١٤ بتشكيل وفد عام معني بالمعلومات الوطنية بغية إضفاء الطابع المركزي على جميع أجهزة الاستخبارات في مختلف الوزارات، وذلك بهدف زيادة الفعالية. وعلاوة على ذلك، أصبحت السنغال الآن من أكثر البلدان تقدماً في القارة الأفريقية من حيث المعلومات المسبقة عن المسافرين باعتماد لائحة الطيران ٢٠١٦/٩.

وانتقل إلى قاعدة بيانات الإنترنت، وبخاصة الشبكة I-7/24، فمن المهم تقديم المساعدة للدول الأعضاء، ولا سيما في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، لتعزيز قدرتها في هذا المجال. ومع ذلك، نود التأكيد من أن كفاحنا ضد المقاتلين الإرهابيين الأجانب لا يعوق التدفق الحر للبضائع والخدمات، باعتبار ذلك أمراً لا غنى عنه للتكامل السياسي والاقتصادي للبلدان، ولا سيما الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في منطقتنا دون الإقليمية في غرب أفريقيا.

والتقرير الثالث للمديرية التنفيذية بشأن الإرهاب (S/2015/975) ينص في الفقرة ٥ على أن رصد عودة المقاتلين الإرهابيين الأجانب إلى بلدانهم الأصلية أو بلد ثالث لا يزال من أكثر التحديات التي تواجهنا إلحاحاً. وكما تشير الفقرة ٨ من التقرير، فإن أي سياسة في هذا الصدد يجب أن تصنف المقاتلين العائدين وأن تأخذ في الاعتبار الدور الذي يؤديه كل منهم في منظمته الإرهابية وكذلك أسباب تركها والعودة. فإعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم في المجتمع فعلياً ستتوقف على مدى فهمنا لدوافعهم. كما أن مشاركة أسرهم وتعاونها أمر مفيد للغاية في هذا الصدد.

وأود أن أقول ختاماً إن الوفد السنغالي يدعو المكتب الجديد لمكافحة الإرهاب إلى زيادة تعزيز تنسيق عمل الأمم المتحدة في هذا المجال، ولا سيما المساعدة المقدمة للدول الأعضاء في إطار خطة بناء قدرة الأمم المتحدة على مواجهة تدفقات المقاتلين

استراتيجيتها وأيديولوجيتها المتعطشة للدماء، التي تستند غالباً إلى تفسير غير صحيح أو استغلال للدين، فضلاً عن الاستخدام غير السليم للمصطلحات الدينية. ولذلك، فإن احتواء التدفق الحالي للمقاتلين الإرهابيين الأجانب يجب أن يتم من خلال التنفيذ المشترك والصارم للأحكام ذات الصلة الواردة في القرارات ١٣٧٣ (٢٠٠١)، ١٦٢٤ (٢٠٠٥)، ٢١٧٠ (٢٠١٤)، ٢١٧٨ (٢٠١٤)، ٢٢٥٣ (٢٠١٥).

ومن الواضح أنه في عالم معولم لا يمكن لأي بلد وحده التصدي لهذا التهديد الجديد للسلام العالمي في الأجل الطويل. ولذلك، لا بد من وضع استراتيجية مناسبة وفعالة وشاملة تستند إلى نهج كلي للقضاء عليه. ويجب أن يشمل هذا النهج تدابير ترمي إلى معالجة الأسباب الهيكلية والدورية لهذه الظاهرة، مثل التهميش والتمييز وسوء الحكم وانعدام الآفاق الاجتماعية - الاقتصادية والصراعات الكامنة.

ولا بد لنا أيضاً من تنفيذ الخطاب الإرهابي وتطوير مبادرات وبرامج تعزز التسامح والحوار والتفاهم بين الحضارات والثقافات والأديان. وعلينا أيضاً أن نوفر للشباب أسباب البقاء مع أسرهم وفي بلدانهم عوضاً عن تركهم لمغامرات غير مؤكدة النتائج كثيراً ما تكون نهايتها مفجعة. والسنغال، إذ تواصل استراتيجيتها المتعلقة بمنع التطرف العنيف والإرهاب، تشدد على التعليم والمعلومات والاتصالات من خلال التركيز على توعية المواطنين والحوار مع قادة الرأي، ولا سيما الزعماء الدينيين، الذين يعد دورهم أساسياً في الرد على الخطاب المتطرف.

ومنع تدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب، أو الحد منه على الأقل، يتطلب تكثيف التعاون الإقليمي والدولي، ولا سيما في مجالات تبادل المعلومات ومراقبة الحدود وإجراءات تسجيل الركاب وغيرها من ضوابط الأمن الداخلي. وكل هذه التدابير تتماشى مع خارطة الطريق، أي الخطة العالمية لأمن الطيران. لذلك، وفي إطار تنفيذها للأحكام ذات الصلة من القرار ٢١٧٨

داعش، المنتشرة على نطاق واسع على شبكة الإنترنت، تحديات كبيرة يتعين علينا مواجهتها.

وتتعلق ملاحظتي الثانية بمواجهة فرنسا للتهديد المتزايد للمقاتلين الإرهابيين الأجانب. وجرى باستمرار تحديث التشريعات الفرنسية منذ عام ٢٠١٤، على إثر اعتماد القرار ٢١٧٨ (٢٠١٤)، وتعزيز نظامنا من خلال اتخاذ تدابير أمن ووقاية جديدة، وفقا للقانون الدولي لحقوق الإنسان والحريات الأساسية. وعكفت فرنسا منذ عام ٢٠١٤، على إعداد خطة عمل لمكافحة التطرف والإرهاب، استكملت لأول مرة في شهر أيار/مايو ٢٠١٦ بعد موجة من الهجمات التي عاينها منها، وسيجري تحديثها مرة أخرى قريبا. وتهدف الخطة، في جملة أمور، لتفكيك قنوات التجنيد، لمنع التشرذم الذي يمكن أن ينطوي على تهديد إرهابي، والتعاون بفعالية أكبر على الصعيد الدولي. كما أنها تتضمن أيضا عنصرا وقائيا لدعم الأسرة.

وفيما يتعلق برعاية وإعادة إدماج القصر العائدين من العراق والجمهورية العربية السورية، أنشأت فرنسا آلية في آذار/مارس الماضي، تحديدا لتعبئة جميع الخدمات الحكومية. إنها تقدم الدعم المحدد الأهداف، والمصمم وفق الحالة الفردية والعمرية لكل طفل، فضلا عن المتابعة الطبية والنفسية، وتزيد وعي المهنيين المسؤولين عن مراقبة هؤلاء القصر، بتلك المشاكل بشكل خاص.

وأخيرا، نعتقد أن للأمم المتحدة دورا مركزيا يتعين عليها القيام به. وفي رأي فرنسا، لا يزال ينبغي للأمم المتحدة القيام بمهمتين ضرورتين خاصتين، للقيام بما عليها، فيما يخص هذه المسألة التي تجمعنا اليوم.

وتتمثل المهمة الأولى في الإشراف على تعزيز التعاون الدولي في مواجهة التهديد الذي يشكله المقاتلون الإرهابيون الأجانب. وقبل ثلاث سنوات، أرسى القرار ٢١٧٨ (٢٠١٤) الأسس للتعاون الدولي في الوقت الذي كان فيه الأفراد يسافرون

الإرهابيين الأجانب، التي وضعتها فرقة العمل المعنية بتنفيذ تدابير مكافحة الإرهاب.

السيد دولاتر (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أولاً أن أشكر بحرارة السيد فورونكوف والسيدة كونينسكس والسفير عمروف على ما قدموه من عروض مفيدة جداً بشأن المسألة التي تجمعنا اليوم، وهي عودة المقاتلين الإرهابيين الأجانب، وهي إحدى الأولويات الرئيسية لفرنسا.

سأقدم ثلاث نقاط رئيسية اليوم.

تتعلق المسألة الأولى بتطور التهديدات الإرهابية والتحديات الرئيسية التي نواجهها اليوم. وقد أتاح التزام المجتمع الدولي، ولا سيما من خلال عمل التحالف، دحر تنظيم داعش لحرمانه من معاقله الرئيسية في العراق وسورية. إن لسقوط مدينة الرقة، التي تم التخطيط فيها للهجمات الإرهابية التي وقعت في العديد من العواصم، بما في ذلك باريس، قيمة رمزية خاصة في هذا الصدد.

لكننا نعلم أن محاربة تنظيم داعش لم تنته بعد. ويغادر المقاتلون الذين انتقلوا قبل بضع سنوات إلى العراق وسورية الآن منطقة الصراع، إما بالعودة إلى بلدانهم الأصلية أو الانتقال إلى بلدان أخرى. وفي حالة فرنسا، هناك حاليا ٦٨٨ من الرعايا أو المقيمين الفرنسيين في سورية والعراق، من بينهم ٢٩٥ امرأة، و ٢٨ قاصرا تتجاوز أعمارهم ١٥ عاما. وبالإضافة إلى هؤلاء الأفراد، ثمة ما يناهز ٥٠٠ قاصر دون سن ١٥ عاما، أخذهم آباؤهم معهم إلى تلك المناطق، أو ولدوا فيها، وأكثر من نصفهم دون سن الخامسة. وفيما يتعلق بالعائدين، عاد ٢٤٤ شخصا بالغا خلال عام ٢٠١٣ إلى فرنسا.

ويشكل تنوع ملامح العائدين، لا سيما العدد الكبير من النساء والأطفال، والمستوى العالي المتباين للتطرف لدى هؤلاء الأشخاص، واستمرار جاذبية الإيديولوجية الوحشية لتنظيم

الفاعلة الرئيسية على شبكة الإنترنت. ويمكن للمجلس أن يتأكد من استمرار الالتزام الحازم لفرنسا في هذا الصدد.

السيدة غوادي (إثيوبيا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى الرئاسة الإيطالية على تنظيم هذه الجلسة الهامة بشأن مسألة المقاتلين الإرهابيين الأجانب. وأود أن أعرب عن تقديرنا لوكيل الأمين العام، السيد فلاديمير فورونكوف، والأمانة العامة المساعدة ميشيل كونينسكس، والسفير خيرت عمروف، على إحاطاتهم الإعلامية الزاخرة بالمعلومات.

وكما أبرزت تقارير الأمين العام وفريق الرصد، ظل تنظيم داعش يتعرض لضغط عسكري مستمر، وعانى من عدة انتكاسات على ساحات القتال الرئيسية في العراق وسورية. ولا تزال الجماعة تعاني من انتكاسة أدت إلى انخفاض كبير في عدد المقاتلين وتدهور دعايتها، ربما بسبب نقص الأموال. لكن لا تزال الجماعة تمكّن وتلهم ارتكاب مجموعة من الهجمات خارج منطقة الصراع، كما أشارت إلى ذلك نفس تلك التقارير.

والأمر الأكثر إثارة للقلق هو أن المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين من مناطق النزاع والذين انتقلوا إلى مناطق أخرى أصبحوا الآن يشكلون تهديدا خطيرا للسلام والأمن الدوليين. وتشير المذكرة المفاهيمية للإحاطة الإعلامية اليوم بحق إلى أن المقاتلين الإرهابيين الأجانب قد أبحوا الصراعات في أماكن أخرى، بما في ذلك القرن الأفريقي، وأفغانستان، وليبيا، واليمن.

ونحن، في القرن الأفريقي، عايشنا هذه الظاهرة منذ بعض الوقت، قبل فترة طويلة من بدء الاهتمام الدولي الواسع النطاق بها. ونشهد الآن بطبيعة الحال، ما يحدث كل يوم في شرق وغرب وشمال أفريقيا والشرق الأوسط ومناطق أخرى. وبالنسبة لنا في القرن الأفريقي على وجه الخصوص، يشكل التهديد المتزايد الناجم عن تنظيم داعش، والعدد المتزايد من المقاتلين المستلدين إلى الصومال، في الواقع مصدر قلق كبير لنا. ولذلك،

بالعشرات إلى العراق وسورية، للقتال إلى جانب تنظيم داعش. وأدى ذلك بالعديد من الدول، بما فيها فرنسا، إلى تكيف قوانينها وآلياتها. واليوم، في مواجهة تطور التهديد والمخاطر التي يشكلها العائدون، فإننا بحاجة إلى تحديث هذا الإطار. إن فرنسا على أهبة الاستعداد للعمل مع الشركاء على التوصل إلى موقف قوي وموحد من جانب مجلس الأمن. ويلزم بذل المزيد من الجهود، ولا سيما في مجالات تبادل المعلومات، بما في ذلك الحاجة إلى تحسين استخدام أدوات الإنترنت؛ وإدارة الحدود؛ والتعاون مع القطاع الخاص لمنع استخدام الإرهابيين لشبكة الإنترنت؛ ومقاضاة المقاتلين الإرهابيين الأجانب، مع مراعاة المسألة المركزية المتعلقة بجمع الأدلة؛ واتخاذ تدابير لإعادة الإدماج.

وتتحلى المهمة الأساسية الثانية للأمم المتحدة في دعم الدول لتنفيذ التزاماتها المترتبة عليها بموجب الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب التي وضعتها الجمعية العامة وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وفي هذا الصدد، يتسم التنسيق الوثيق من ناحية بين اللجنة المنشأة عملا بالقرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) و ٢٢٣٥ (٢٠١٥) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وحركة طالبان ومن يرتبط بها من أفراد وكيانات، والمديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب، التي هي مسؤولة عن تحليل التهديد، وتقييم التدابير التي اتخذتها الدول؛ ومن ناحية أخرى، مكتب مكافحة الإرهاب، المسؤول عن دعم الدول لتنفيذ التزاماتها، والضروري تماما في هذا الصدد. ويسرني تسليط ممثلي تلك الكيانات الثلاثة الضوء على التنسيق المهم بين تدخلاتهم.

ولا يمكن لأي دولة أن تتصرف وحدها عندما تواجه تهديدا من هذا الحجم. ولن يتيح لنا العمل بفعالية، سوى التعاون الدولي الوثيق داخل الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ذات الصلة، الذي يشمل مشاركة المجتمع المدني، ولا سيما الأطراف

المقاتلين الإرهابيين الأجانب والعمل على إعادة تأهيل وإعادة إدماج المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين، وبالتالي كسر دائرة العنف.

والمساعدة التي تقدمها منظومة الأمم المتحدة إلى الدول الأعضاء للتصدي للتحديات التي يواجهونها في التعامل مع المقاتلين الإرهابيين الأجانب والعائدين مهمة. ومن الأمثلة على ذلك مشاريع المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والكيانات ذات الصلة لإطلاق مبادرة إقليمية لدول حوض بحيرة تشاد من أجل دعم وضع نُهج وطنية للملاحقة القضائية وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج ولتعزيز التعاون الإقليمي. وإذا ما نُجح هذا المشروع حسبما هو مخطط له، فسوف يكون نموذجاً للمناطق الأخرى.

ومما لا شك فيه أن التقدم المحرز والتحديات التي تمت مواجهتها في معالجة التهديدات التي يشكلها المقاتلون الإرهابيون الأجانب والعائدون تختلف من منطقة إلى أخرى. ففي حين أن البعض قد حقق نجاحاً، ما زال البعض الآخر يواجه صعوبات في معالجة القدرات التقنية والقانونية المطلوبة وغيرها من القدرات ذات الصلة، التي يوجد منها عدد لا يمكن حصره هنا. وذلك هو السبب في أن المحاولات الرامية إلى مكافحة التهديد من خلال نُهج محلية محض لا يمكن أن تكون فعالة من دون إقامة ما يلزم من التعاون الإقليمي والدولي؛ ومن هنا تأتي الحاجة إلى تكثيف جهودنا الفردية والجماعية في مكافحة آفة الإرهاب والتطرف العنيف.

إن ما أظهرته لنا الأحداث الأخيرة هو أننا ينبغي ألا نركز إلى النجاحات الأخيرة التي تحققت في ميدان المعركة، وأننا يجب أن نواصل تعبئة جهودنا فيما يتعلق بتنظيم الدولة (داعش) والجماعات المنتسبة له، أينما وجدت. غير أننا بحاجة إلى تعاون وتنسيق أفضل بكثير مما يفعل الإرهابيون، وهو الأمر الذي لن تتمكن بدونه من تحقيق الكثير.

يستدعي التهديد المتنامي للمقاتلين الإرهابيين الأجانب والعائدين والمقاتلين المتنقلين إلى أماكن أخرى، أقصى درجات اهتمامنا.

ونحن ندرك ما تم إنجازه حتى الآن منذ اعتماد القرار ٢١٧٨ (٢٠١٤)، الذي أنشأ الإطار الدولي الشامل للتصدي لتهديدات المقاتلين الإرهابيين الأجانب، بما في ذلك في بعض الحالات من أجل تأهيلهم وإعادة إدماجهم. ونشير أيضاً إلى البيان الرئاسي S/PRST/2015/11 الصادر في شهر أيار/مايو ٢٠١٥، والذي أكد في جملة أمور، الحاجة إلى وضع الأمم المتحدة خطة تنفيذ خاصة ببناء القدرات لمواجهة تدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب، ونقدر الإحاطة الإعلامية التي سمعناها اليوم بشأن التقدم المحرز في هذا الصدد.

ونلاحظ أن لجنة مكافحة الإرهاب، ما فتئت عن طريق مديريتها التنفيذية، تدرج مسألة المقاتلين الإرهابيين الأجانب والعائدين في زيارتها الشاملة إلى الدول الأعضاء، وتقدم توصيات مفيدة لمواجهة هذا التهديد القائم.

وقد قدمت فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب وغيرها من كيانات الأمم المتحدة، وفقاً لهذه التوصيات، مساعدة تقنية وفي مجال بناء القدرات إلى الدول التي تحتاج إلى هذه المساعدة. علاوة على ذلك، فقد ظلت تقارير الأمين العام واللجنة المنشأة عملاً بالقرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥) بشأن تنظيم الدولة (داعش) وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات، وفريق الرصد التابع لها، تتناول باستمرار مسألة المقاتلين الإرهابيين الأجانب والعائدين.

كما نشيد بالجهود التي تبذلها الدول الأعضاء لوقف سفر المقاتلين الإرهابيين الأجانب، بوسائل منها تبادل المعلومات والتعاون وكشف ومنع المقاتلين الإرهابيين الأجانب من السفر من خلال آلية ملائمة لمراقبة الحدود ووضع القوانين لمقاضاة

السيد بيشو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أبدأ بتوجيه الشكر إلى وكيل الأمين العام، السيد فلاديمير فورونكوف؛ وإلى المديرية التنفيذية للمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، ميشيل كونينسكس؛ وإلى رئيس اللجنة العاملة بموجب القرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات، السفير خيرت عمروف، على إحاطاتهم الإعلامية الزاخرة بالمعلومات.

على الرغم من أن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام يعاني من نكسات عسكرية كبيرة ويفقد معاقله في العراق وسورية، فإن التهديد أخذ في الانتشار على الصعيد العالمي. فالمقاتلون الإرهابيون الأجانب يعودون إلى بلدانهم الأصلية أو ينتقلون إلى دول أعضاء أخرى. فعلى سبيل المثال، ازداد مستوى التهديد في منطقة جنوب شرق آسيا بسبب العائدين والمنتقلين إلى تلك المنطقة. حتى أن هناك فيديو يحث فيه مقاتلو تنظيم الدولة مشاهديه الذين لا يستطيعون السفر إلى الشرق الأوسط على الذهاب بدلا من ذلك إلى الفلبين.

يساورنا القلق إزاء تطور أساليب الإرهابيين. ويجب علينا أن نستجيب ونتخذ تدابير ضدهم بشكل استباقي. فعلى سبيل المثال، في مؤتمر قمة آسي شينا لمجموعة السبعة في أيار/مايو ٢٠١٦، نصبت الشرطة اليابانية أجهزة كشف الطائرات بلا طيار وأجهزة لاعتراضها وقاذفات شباك لإيقاعها حول موقع المؤتمر تحسبا لتهديد محتمل باستخدام طائرات بلا طيار. وقد بدأت بعض الشركات اليابانية في إنتاج أو استخدام تقنيات من أحدث طراز لتطوير النظم الأمنية. فعلى سبيل المثال، ينتج أحد المصنعين اليابانيين المشهورين كاميرات متطورة للتعرف على معالم الوجه للكشف تلقائيا عن الوجوه الموضوعة على القائمة السوداء وسط حشد في لحظة. وتستخدم إحدى الشركات الأمنية الذكاء الاصطناعي لتحليل واستخلاص الأنماط المشبوهة من بيانات ضخمة عن طريق الكاميرات والروبوتات والطائرات بلا طيار المستخدمة للأغراض الأمنية.

وفي الختام، أشدد على أهمية مواصلة تطوير تدابيرنا لمكافحة الإرهاب مع تغير وتطور أساليب الإرهابيين. واليابان مستعدة دائما للتعاون الوثيق مع البلدان الأخرى من أجل تعزيز قدراتها في هذا المجال. يجب علينا أن نتحد ضد الإرهابيين، بمن فيهم

إن نظم المعلومات المسبقة عن المسافرين وسجل أسماء الركاب وربط المطارات ونقاط التفتيش الحدودية بإمكانية الوصول إلى قواعد بيانات الإنترنت، مهمة للكشف عن المقاتلين الإرهابيين الأجانب، ولا سيما عندما يستخدمون السفر المتقطع. وتشجع اليابان البلدان الأعضاء التي لم تدخل نظم المعلومات المسبقة المتعلقة بالمشافرين وسجل أسماء الركاب بعد على أن تفعل ذلك، علاوة على ربط موظفي الخط الأول بالوصول إلى قواعد بيانات الإنترنت في أقرب وقت ممكن وفقا للقرارين ٢٣٦٨ (٢٠١٧) و ٢٣٢٢ (٢٠١٦).

إن استخدام الأدوات البيومترية يزداد فعالية في وقف تدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب. فالإرهابيون يحاولون إخفاء

موجات هائلة من المهاجرين من مناطق النزاع التماسا للمأوى. وثمة قلق متزايد إزاء إنشاء خلايا نائمة صغيرة في مختلف أنحاء العالم، فضلا عن الإعداد المحتمل للهجمات التي ينفذها أشخاص بمفردهم. والهجمات الإرهابية التي اجتاحت أوروبا هي انعكاس واضح لهذا.

ولا يمكن لأي بلد أن يكون بمنأى عن مظاهر هذا التهديد. وهذا هو السبب الذي جعل أوكرانيا تعمل كذلك بنشاط على ضمان اتخاذ كافة التدابير الضرورية على الصعيد المحلي لمواجهة هذا التهديد. وقد اكتسبت أوكرانيا كذلك خبرة مريرة، في السنوات الأخيرة، في التصدي لخطر الإرهاب الذي يغذيه الدعم الخارجي للجماعات والمنظمات الإرهابية في شرق البلد. فقد أدت العمليات التي اضطلعت بها دائرة الأمن الأوكرانية من العام ٢٠١٥ فصاعدا إلى تصفية الشبكات اللوجستية، التي كانت تستخدم ٢٣ نقطة نقل في تيسير سفر المقاتلين الإرهابيين الأجانب من سكان القوقاز ووسط آسيا وأوروبا عبر أوكرانيا وتركيا إلى المنطقة السورية - العراقية وبالعكس.

وقد تم اعتقال ومحاكمة المسؤولين عن إعداد وتعهد نقاط النقل. وإذ تضع أوكرانيا في اعتبارها أن نظام جزاءات الأمم المتحدة ذا الصلة هو أداة حيوية وفعالة لمكافحة الإرهاب، فقد قدمت أيضاً طلبات إدراج في القائمة إلى اللجنة عملاً بالقرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) و ٢٢٥٣ (٢٠١٣) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات.

وللتصدي للتغيرات في طريقة عمل الإرهابيين، يمكننا النظر في اعتماد تدابير متطورة منقحة تكون مُكملة للقرار ٢١٧٨ (٢٠١٤). وتبين الاستعراضات المتعلقة بتنفيذه أن مكافحة التهديدات المحتملة التي يشكلها العائدون من المقاتلين الإرهابيين الأجانب ونقلهم إلى أماكن أخرى يتطلب ما يلي.

المقاتلون الإرهابيون الأجانب، عن طريق تنفيذ قرارات مجلس الأمن بإحلاس.

السيد يلتشينكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): أشارك الوفود الأخرى في توجيه الشكر إلى مقدمي الإحاطات الإعلامية اليوم على المعلومات المفيدة التي قدموها.

قبل ثلاث سنوات رد المجلس - باتخاذ القرار ٢١٧٨ (٢٠١٤) - على الظاهرة المتطورة المتمثلة في المقاتلين الإرهابيين الأجانب، الذين أدى انحراطهم في القتال إلى جانب تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام إلى تفاقم النزاعات في الشرق الأوسط. ونتيجة لذلك منع العديد من المقاتلين الإرهابيين الأجانب، في جميع أنحاء العالم، من الوصول إلى العراق وسورية وعطلت حملات التجنيد والتمويل. مع ذلك، وعلى الرغم من التدابير الحازمة، تمكن العديد من المتطرفين من التسلل إلى المنطقة.

والآن، تكبد تنظيم الدولة خسائر كبيرة، بسبب الضغط العسكري المستمر من قبل المجتمع الدولي، وانهار ما يسميه بالخلافة. غير أن هذه المعركة لم تنته بعد. لقد عبرنا مرارا وتكرارا عن شواغلنا بشأن الاستراتيجيات المحتملة التي قد يختارها هذا التنظيم الإرهابي لضمان بقائه. وللأسف، فقد صدقت جميعها، إذ أن تنظيم الدولة عجل بنقل الموارد البشرية والمالية إلى الجهات المنتسبة إليه في بلدان أخرى. وتعين على أوروبا وشمال أفريقيا، فضلا عن آسيا الوسطى وجنوب شرق آسيا، أن تواجه تدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين أو المنتقلين. والخطر أكثر من حقيقي إذ أن مقاتلي تنظيم الدولة السابقين هؤلاء على استعداد للاندماج مع أي مجموعة إرهابية، ما سنحت لهم الفرصة، ولأن يستخدموا مهاراتهم الفتاكة التي اكتسبوها في العراق وسورية. ولن يؤدي انضمامهم إلى أرتال النزاعات القائمة إلا إلى تفاقمها، وزيادة تعقيدها ومدتها.

ويتمثل جانب آخر من المشكلة في إساءة الاستخدام المحتملة لنظم اللجوء من قبل الإرهابيين في وقت تصل فيه

المتطرفة. ولذلك، ينبغي للدول أن تركز على تنفيذ تدابير دقيقة تمشياً مع خطة عمل الأمين العام لمنع التطرف العنيف والقرار ٢٣٥٤ (٢٠١٧) بشأن مكافحة الخطاب الإرهابي.

ويتطلب تنفيذ التدابير المناظرة إجراءات متضافرة ومنسقة من جانب المجتمع الدولي بأسره. وهذا هو السبب في أن التعاون الدولي على الصعيدين الإقليمي والعالمي بين كل أجهزة إنفاذ القانون ووكالات الاستخبارات أمر لا غنى عنه. ومن دون ذلك التعاون، سيكون أي جهد يُبذل على الصعيد الوطني وحده عبثاً. كما أن مواصلة تطوير ونشر الممارسات الجيدة في منع تدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب أمور ذات أهمية بالغة في التعامل مع تلك الظاهرة. وفي هذا الصدد، نؤيد العمل الذي يقوم به مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، وكذلك لجنة مكافحة الإرهاب ومديريتها التنفيذية، في تقديم المساعدة لتمكين الدول الأعضاء من تعزيز قدراتها.

السيد أبو العطا (مصر): أود في البداية أن أتوجه بالشكر إلى الرئاسة الإيطالية لمجلس الأمن على عقد هذه الإحاطة الهامة. وأتوجه كذلك بالشكر إلى كل من المتحدثين الرئيسيين اليوم على إحاطاتهم الهامة والقيمة.

إن ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب تعد أحد أخطر جوانب التهديد الإرهابي غير المسبوق الذي يواجهه عالمنا اليوم، وقد أكد تفشي الظاهرة، خاصة خلال الأعوام القليلة الماضية، وكذا أيضاً قدرة واستطاعة هؤلاء الإرهابيين على الانتقال من سورية والعراق إلى دول ومناطق أخرى في كافة الأنحاء - سواء في أفريقيا أو آسيا أو أوروبا - ارتباط تلك الظاهرة بمشاكل وعوامل عدّة يتعيّن تناولها والتعامل معها بفعالية، وذلك إذا ما أردنا مجدية الحدّ من تلك الظاهرة. وسوف أتطرق في النقاط المحددة التالية إلى بعض تلك المشاكل مع عرض سريع لرؤيتنا إزاء كيفية تناولها.

أولاً، هناك مسألة الاستعانة بالتكنولوجيات المتقدمة للاستدلال على الإرهابيين عند نقاط العبور الحدودية، مع إجراء تقييمات للمخاطر لأضعف أجزاء الحدود من أجل تعزيز مراقبتها. ولا يمكن إنجاز ذلك من دون تبادل سريع للمعلومات بين الدول، وبخاصة بيانات القياسات الحيوية للإرهابيين، فضلاً عن ضمان التوسع في استخدام المعلومات المسبقة عن المسافرين وقواعد بيانات الإنتربول. وفي هذا الصدد، نرحب بقرار منظمة الطيران المدني الدولي بالموافقة على نظام المعلومات المسبقة المتعلقة بالمسافرين بوصفه معياراً عالمياً وندعوها إلى مساعدة الدول الأعضاء التي تحتاج إلى مساعدة منها لضمان التنفيذ الفعال.

ثانياً، هناك مسألة كفاءة تجريم أفعال المقاتلين الإرهابيين الأجانب بصورة أكثر شمولاً وإجراء التحقيقات المناسبة في جرائمهم كي يتم القبض على الإرهابيين وألا يفلتوا من العدالة. ومن الأمور الحيوية لتحقيق تلك الغاية دعم البلدان المتضررة في جمع الأدلة الموثوقة، فضلاً عن الآلية الدولية المحايدة والمستقلة للمساعدة في التحقيق بشأن الأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة بموجب القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس ٢٠١١ وملاحقتهم قضائياً، وفريق التحقيق التابع للأمم المتحدة الذي أنشئ مؤخراً في العراق. وعلاوة على ذلك، يستلزم الأمر توخي الحذر بالقدر الملائم في التعامل مع فئات معينة من العائدين، ولا سيما القُصّر والنساء وأفراد الأسر والعائدين المتحررين من الوهم، الذين ارتكبوا جرائم أقل خطورة. وفي الحالات التي لا يكون من المناسب فيها توجيه تهم تتعلق بالإرهاب، ينبغي تنفيذ برامج إعادة التأهيل وإعادة الإدماج.

وأخيراً وليس آخراً، يجب علينا التصدي لخطر التطرف الذي يشكله العائدون. فالبعض يعودون متمرسين على القتال ومنتشربين لأفكار معينة ولديهم صلات حديثة العهد مع الجماعات

ووقف تقديم أي تمويل للمقاتلين الإرهابيين الأجانب بصفة خاصة. ونشير في هذا الخصوص إلى ضرورة تنفيذ القرارات العديدة الصادرة عن مجلس الأمن في ذلك الخصوص، خاصة القرار ٢٣٦٨ (٢٠١٦)، فضلاً عن المعايير الدولية ذات الصلة.

رابعاً، يتعين التدقيق في مسألة سفر المقاتلين الإرهابيين الأجانب إلى سورية والعراق، وقيامهم الآن بالخروج والتوجه إلى دول أخرى في أفريقيا وآسيا وأوروبا، حيث لا بد من اتخاذ كل ما يلزم لوقف هذا الأمر، أخذاً في الاعتبار أن استمرار الوضع الحالي يُعتبر انتهاكاً لقرار مجلس الأمن ٢١٧٨ (٢٠١٤)، ويعني ببساطة تفشي وتمدد ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب إلى العديد من دول العالم.

خامساً، كشف التعامل مع ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب وجود العديد من الفجوات القانونية التي يتعين التعامل معها. فعلى الصعيد الوطني، يتعين على الدول تجريم ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب وتجريم مسألة السفر إلى مناطق النزاع لأغراض إرهابية وتجريم كل فعل ينطوي على تقديم الدعم أو المساعدة للمقاتلين الإرهابيين الأجانب. وعلى الصعيد الدولي، يتعين النظر في كيفية التعامل القانوني مع المقاتلين الإرهابيين الأجانب الخارجين من مناطق النزاع، والذين لم يصدر أمر بالقبض عليهم وأولئك الذين يُعتبرون عديمي الجنسية. ونرى أن الوضع الأمثل في هذا الصدد هو إما محاكمتهم في الدول التي يتم إيقافهم فيها، أو ترحيلهم من الدولة التي توجهوا منها ابتداءً إلى منطقة النزاع.

إضافة إلى ما تقدّم، لا نتفق مع التوجّه بعدم محاكمة المقاتلين الإرهابيين الأجانب والسعي فقط لإعادة تأهيلهم وإدماجهم في المجتمع، حيث يتعين محاسبة كل من يُعتبر مقاتلاً إرهابياً أجنبياً، ترسيخاً للعدالة وللمبدأ عدم الإفلات من العقاب ولتحقيق عنصر الردع.

أولاً، أكدت ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب نجاح التنظيمات الإرهابية، وعلى وجه الخصوص تنظيمي داعش والقاعدة، في تجنيد عدد كبير من الأشخاص من الجنسين ومن أعمار وخلفيات اجتماعية وتعليمية ومهنية مختلفة ومن دول عدّة للانضمام إلى صفوف الإرهاب. ونرى في هذا الخصوص ضرورة التصدي إلى كافة الأسباب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي أدت إلى انسياق هؤلاء الأشخاص وراء الإرهاب. إضافة إلى ذلك، يتعين التصدي بفعالية إلى أيديولوجيات الإرهاب ورسائله الخاصة، تلك التي يستخدم فيها الإرهابي أفكاراً تكفيرية وتفسيرات مغلوبة للأديان. وإدراكاً من مصر لخطورة هذا الأمر، بادرت إلى اعتماد الإطار الدولي الشامل لمكافحة الخطاب الإرهابي، وهو الإطار الذي ينبغي تنفيذه بموجب قرار مجلس الأمن ٢٣٥٤ (٢٠١٧).

ثانياً، تؤكد التقارير المختلفة أن الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي هي أحد أهم الأدوات التي يستخدمها الإرهاب لتجنيد وتوجيه المقاتلين الإرهابيين الأجانب. ونرى في هذا الخصوص أنه في الوقت الذي توجد فيه صعوبة للتوصل إلى إطار دولي لمنع استخدام الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي لأغراض الإرهاب، وذلك بسبب الاختلافات بين الدساتير والقوانين الداخلية للدول المختلفة، إلا أنه يتعين العمل على إيجاد أرضية مشتركة ويتعين تعزيز التعاون الدولي لمنع استخدام الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي لأغراض الإرهاب، وكذا تعزيز التعاون مع القطاع الخاص والشركات ذات الصلة ومع المجتمع المدني في هذا الصدد.

ثالثاً، إن سفر المقاتلين الإرهابيين الأجانب وبقاءهم في الدول التي يتوجهون إليها يتطلّب بلا شك تمويلاً، وقد يكون ذلك التمويل ذاتياً أو يُقدّم من جانب التنظيمات الإرهابية أو من جانب دول تقدمه لأغراض سياسية. ونؤكد في ذلك الصدد على ضرورة وقف كافة أشكال تمويل الإرهاب بصفة عامة

السيد زاغايونوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):
 يقتضي منا الوضع اليوم تبادل الآراء وتقييم التهديدات المعاصرة التي تشكلها أنشطة الجماعات الإرهابية. ونود أن نشكر وكيل الأمين العام فورونكوف، رئيس مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، والسفير عمروف، رئيس لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات على إحاطتيهما الإعلامية. كما نشكر السيدة كونينسكس، المديرية التنفيذية للمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، ونهنتها على إحاطتها الإعلامية الأولى المقدمة إلى مجلس الأمن.

لقد اتجه عدد غير مسبوق من المتطرفين المتشبعين بأيدولوجية الإرهاب، بمن فيهم كثير من المقيمين في البلدان الشديدة الثراء إلى مناطق النزاع في العراق وسورية وأفغانستان وليبيا، وأجزاء أخرى من العالم. ويعود هؤلاء إلى ديارهم أو ينتقلون إلى بلدان أخرى بحثا عما يسمى بالملاذات الآمنة على افتراض أنهم لن يخضعوا للمساءلة. وفي ذلك الصدد، فإن من الضروري أن تفي الدول بالتزاماتها فيما يتعلق بالتصدي للمقاتلين الإرهابيين الأجانب بما يلزم من شدة وصرامة. وقبل ثلاث سنوات، وبالإضافة إلى مجموعة الأدوات الكثيرة المتاحة له في مجال مكافحة الإرهاب، اتخذ المجلس القرار ٢١٧٨ (٢٠١٤) بالإجماع بشأن هذه المسألة المحددة. وحظي القرار بتأييد واسع النطاق من جانب الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ومع ذلك، عندما تعلق الأمر بتنفيذه اتضح أن الكثير من الدول لم تسع إلى تحسين نظمها في مجال مكافحة الإرهاب إلى أن وقعت هجمات إرهابية في أراضيها. ومن الأمثلة الجيدة على ذلك الالتزام بتجريم مختلف جوانب أنشطة المقاتلين الإرهابيين الأجانب الواردة في الفقرة ٦ من القرار ٢١٧٨ (٢٠١٤).

سادسا، إن تبادل المعلومات المتعلقة بظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب أمر حتمي. ونؤكد في هذا الصدد على أهمية الاستعانة بقاعدة بيانات الإنترنت المتعلقة بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب. وندعو من هذا المنبر الإنترنت للتواصل مع الدول بشكل أوسع في هذا الصدد لتعريفها بما لدى الإنترنت من بيانات يمكن الاستفادة منها. وبالنسبة لنظام برمجة واجهة التطبيقات وغيره من الأنظمة المشابهة، فيلاحظ أن عدد الدول التي تطبقها ما زال محدودا، وبالتالي فإنه يتعين النظر في الأسباب التي تجعل الدول تتحفظ على تطبيق تلك الأنظمة والعمل على إزالة تلك الأسباب.

سابعا، نؤكد على أهمية تعزيز التعاون الدولي في مجال إنفاذ القانون والمجال القضائي بالنسبة لظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب. ونشير في هذا الصدد إلى ضرورة تفعيل طلبات المساعدة القضائية كوسيلة للتعاون القضائي الدولي، وأهمية تفعيل مبدأ تسليم المجرمين أو المساءلة.

أخيرا وليس آخرا، يتعين أن تقوم الأمم المتحدة بدور ملموس على الأرض في مساعدة الدول على بناء قدراتها لجعلها قادرة على تنفيذ التزاماتها في التصدي لظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب. ونتوقع في هذا الصدد قيام مكتب مكافحة الإرهاب بدور هام وأن يأخذ في الاعتبار الأولويات التي تحددها الدول المعنية، وكذا توصيات لجنة مكافحة الإرهاب بعد الزيارات التقييمية التي تقوم بها المديرية التنفيذية. وفي هذا السياق، نؤكد على أهمية التزام الدول واحترامها لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وعلى حتمية قياس مجلس الأمن بمتابعة تنفيذ قراراته بجدية ودون التغاضي أو غض الطرف عن أية انتهاكات من جانب دول بعينها لتلك القرارات لاعتبارات سياسية أو لمصالح أخرى، وهو درس ينبغي ألا ننساه عند النظر في مشروع قرار تجديد القرار ٢١٧٨ (٢٠١٤).

أن يتم ذلك في إطار النظام الجنائي. ونرى أن من العيب أن يتم التعامل مع برامج إعادة التأهيل باعتبارها بديلا عن الملاحقة الجنائية.

وفيما يتعلق بممارسة تأهيل الإرهابيين بتصنيفهم ووصفهم بأنهم متطرفين عنيفين، فإن من شأن ذلك أن يؤدي إلى إمكانية تجنب الإرهابيين عموما، والمقاتلين الإرهابيين الأجانب على وجه الخصوص، للمسؤولية الجنائية، من بين أمور أخرى، بل يمكن أن يؤدي إلى زيادة التهديد الإرهابي نفسه في نهاية المطاف. والآن فإن من المهم على وجه الخصوص ضمان إدراج المقاتلين الإرهابيين الأجانب ضمن اختصاص نظام الجزاءات لمكافحة الإرهاب المتعلق بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وتنظيم القاعدة. ويثير ذلك أسئلة حول تردد بعض البلدان إزاء الموافقة على الطلب المقدم من روسيا إلى لجنة الجزاءات بشأن إدراج شخصين في القائمة شاركا في تلك الأنشطة الإرهابية. ويقوض مثل هذا النهج المسيس كما هو واضح فعالية اللجنة نفسها.

ويوشك الكفاح ضد الإرهابيين الذين انتقلوا بأعداد كبيرة إلى مناطق النزاع في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على الانتهاء، وقد أسهمت في ذلك الجهد إسهاما رئيسيا العمليات التي نفذتها القوات الجوية الروسية في سورية. ومع ذلك، فلا يمكننا مكافحة الإرهاب بالوسائل العسكرية وحدها. وقد شرع بلدي في ما يربو على ٢٠٠٠ إجراء جنائي تتعلق جميعا بمسألة المقاتلين الإرهابيين الأجانب، ونجحت في تحديد هوية ١١٢ من العملاء الذين جندوا عن عمد أعضاء جددا في المنظمات الإرهابية. ونواصل اتخاذ جميع الخطوات الممكنة لضمان تنفيذ متطلبات القرار ٢١٣٨ (٢٠١٤) تنفيذا كاملا.

وفي الوقت نفسه تعني التحديات التي نواجهها اليوم أنه يتعين علينا أن نواصل تحسين تشريعاتنا في مجال مكافحة الإرهاب والتطرف. وشملت المستجدات الأخيرة في التشريعات الروسية

وكما أوضحت نتائج رصد لجنة مكافحة الإرهاب، لم تبدأ بعد في عدد من الحالات عملية صياغة حظر قانوني على سفر الأشخاص إلى الخارج بقصد ارتكاب الأعمال الإرهابية، ولا التشريعات المتعلقة بحظر تقديم أي نوع من المساعدة إلى المقاتلين الإرهابيين الأجانب. وعلاوة على ذلك، لم تحظر مثل هذه الجرائم الإرهابية في جميع البلدان. وإن من السذاجة بالطبع أن نعتقد أن الإرهابيين الذين يغادرون سورية والعراق بأعداد غفيرة لم يلاحظوا هذه الثغرات. وهناك ثغرات أيضا في مجال التعاون الدولي على مكافحة الإرهاب. وتكاد المساعدة القانونية وآليات تسليم المجرمين لا تعمل، وكثيرا ما تصبح رهينة للبيروقراطية ناهيك عن محاولات تسييسها. وهناك أيضا صعوبات حقيقية ترتبط بتعقب تحركات الإرهابيين عبر الحدود. وتزداد تلك الصعوبات تعقيدا بسبب سهولة اختراق الحدود نفسها.

وإلى جانب ذلك، فإن المعلومات التي تتبادلها الدول على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف عن المقاتلين الإرهابيين الأجانب لا ترقى إلى مستوى التهديد الحالي. وليس ذلك بسبب عدم توفر الآليات المناسبة، إذ أن لدى الإنتربول نظاما متطورة. ويزداد الاهتمام بقاعدة البيانات الدولية لمكافحة الإرهاب التي تأسست في روسيا، وهي تتيح قدرا أكبر قدر ممكن من المرونة في نشر المعلومات واستخدامها. وفي ظل هذه الظروف، يبدو واضحا أن فعالية الجهود المبذولة في هذا المجال تعتمد قبل كل شيء على ما إذا كانت هناك رغبة حقيقية في التعاون.

وعلى أن نواصل اتباع نهج شامل للتصدي لمسألة المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين من مناطق النزاع. ومن الأهمية بمكان ضمان مساءلتهم جنائيا. ويجب أن تشكل المبادئ التي تكفل بموجبها تكفل العقوبات المناسبة للجرائم المرتكبة الأساس الذي تقوم عليه هذه الجهود. ويتعين علينا استخدام إعادة إدماج الإرهابيين وتأهيلهم بوصفها أدوات هامة غير أنه يجب

فيتخذ صوراً شتى، فمنهم الرجال والنساء والأطفال، ومنهم المحبّط ومنهم من لا يزال مؤمناً بتلك الأيديولوجية.

ومن واجب جميع الدول الأعضاء أن تجرّم سفر المقاتلين الإرهابيين الأجانب وتدريبهم وتمويلهم. وفي السويد، عدّلنا التشريعات الجنائية القائمة بشأن الإرهاب بغرض التصدي للتهديد المتنامي وتلبية متطلبات القانون الجنائي الواردة في القرار ٢١٧٨ (٢٠١٤). ودخلت التعديلات حيز النفاذ في العام الماضي وتتضمن أحكاماً جديدة بشأن سفر الإرهابيين وتمويلهم وتدريبهم. وفي العام القادم، سيتمّ تشديد التشريعات بقدر أكبر، من خلال جملة أمور من بينها توسيع نطاق الجريمة الإرهابية. ومنذ عام ٢٠١٥، حُكِمَ سبعة أفراد وأدينوا بجرائم ذات صلة بالإرهاب، بما فيها جرائم ارتكبت في الخارج. وحتى الآن، تمت مقاضاة شخص واحد بموجب التشريعات المعدلة الجديدة المتعلقة بسفر الإرهابيين.

ونشيد بالعمل الهام الذي تضطلع به الجهات الفاعلة التابعة للأمم المتحدة والمجتمع المدني في السعي إلى معالجة الأسباب الجذرية للتطرف العنيف على نحو أفضل. وشاركنا في تقديم التقرير الرائد لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بعنوان "رحلة في ثنايا التطرف في أفريقيا"، الذي صدر في أيلول/سبتمبر. وخلص التقرير إلى أن الأسباب الرئيسية الكامنة وراء التحجيد ليست الدين ولا الأيديولوجية، بل الظروف الاجتماعية والاقتصادية وانحياز سيادة القانون.

ومع مراعاة ذلك، سعينا إلى معالجة مسألة المقاتلين الإرهابيين الأجانب من خلال اتباع النهج الذي يشمل مكونات الحكومة برمتها، ومن بينها الشرطة، والخدمات الاجتماعية والسجون ودوائر المراقبة على الصعيد المحلي والإقليمي والوطني. وفي إطار تركيزنا القوي على مسألة المنع، نضع آليات ترمي إلى حماية الأفراد، وتستهدف المعرضين لخطر التطرف تحديداً. وسيفتح مركز وطني جديد لمنع التطرف العنيف

المتعلقة بمكافحة الإرهاب المسائل المتعلقة بنشر مواد التطرف وتحريض الناس على الإرهاب عبر الإنترنت وارتكاب جرائم في حالات النزاع المسلح. وفي سياق إعداد هذه التعديلات التشريعية، قمنا بتحليل أحدث الممارسات على الصعيد العالمي. إن مكافحة أيديولوجية الإرهاب أولوية من أولوياتنا، ونحن نشترك بنشاط في إعداد المواد الدعائية المناهضة للإرهابيين. ففي عام ٢٠١٦ وحده، عممنا أكثر من ٧٩ ٠٠٠ رسالة يستهدف محتواها مكافحة الإرهاب في روسيا وحجبتنا أكثر من ٣٧ ٠٠٠ مصدر من مصادر الإنترنت، تحتوي على مواد دعائية للإرهابيين أو المتطرفين. ونعتقد أن من الضروري تطوير التعاون النشط في هذا المجال على أساس مبدأ المسؤولية المشتركة بين الدولة والقطاع الخاص.

وفي الختام، نود أن نؤكد أنه، بالنظر إلى تجربتنا في مجال مكافحة الإرهاب، فإن وفد بلدي على استعداد لمواصلة الأعمال الموضوعية بشأن تحسين الأدوات المتاحة لمجلس الأمن من أجل مكافحة الإرهاب وبشأن استحداث الآليات اللازمة لرصد تنفيذها.

السيدة شولغين - نيوني (السويد) (تكلمت بالإنكليزية):
اسمحوا لي أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى الولايات المتحدة للمبادرة بعقد جلسة الإحاطة الإعلامية الهامة اليوم. وأود أن أشكر وكيل الأمين العام فورونكوف والأمانة العامة المساعدة كوينيسكس والسفير عمروف على إسهاماتهم القيمة في مناقشتنا.

إن التهديد الذي يشكله المقاتلون الإرهابيون الأجانب يمس جميع البلدان ولا ينفك يتطور. وفي حالة السويد، فإننا نقدر بأنه، حتى اليوم، من أصل حوالي ٣٠٠ مواطن سويديّ ممن غادروا البلد للالتحاق بصفوف الجماعات الإرهابية في سورية أو العراق، عاد نصفهم، ولقي ٥٠ منهم حتفهم خلال النزاع، فيما يظل ٥٠ منهم خارج السويد. أما تصنيف العائدين

ولهذا السبب، يجب على الدول أن تمتثل لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الدولي للاجئين والقانون الإنساني الدولي، وكذلك مبدأ سيادة القانون، في جميع التدابير الرامية إلى مكافحة الإرهاب.

إن التعاون فيما بين البلدان ومع الشركاء في جميع أنحاء العالم سيكون محورياً لدحر التهديد الإرهابي. ولا تزال السويد ملتزمة التزاماً تاماً وستواصل الاضطلاع بدورها في إطار هذا المسعى العالمي.

السيد وو هايتاو (الصين) (تكلم بالصينية): تشكركم الصين، سيدي الرئيس، على عقد هذه الإحاطة الإعلامية اليوم بشأن مكافحة المقاتلين الإرهابيين الأجانب. ونشكر وكيل الأمين العام فورونكوف والمديرة التنفيذية كونينسكس والسفير عمروف على إحاطاتهم الإعلامية.

إن الإرهاب عدو مشترك للبشرية. وفي مواجهة هذا التحدي المشترك، يجب للمجتمع الدولي أن يقر بأننا جميعاً جزء من مجتمع واحد يجمعه مصير مشترك. وعليه، فإن تعزيز التعاون في مجال مكافحة الإرهاب يتطلب أن نستفيد لأقصى حد من الدور القيادي للأمم المتحدة ومجلس الأمن وأن نحترم مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، وسيادة جميع الدول واستقلالها ووحدتها وسلامتها الإقليمية. ويجب أن نتبع معياراً موحداً وأن نرفض ربط الإرهاب بأي عرق أو دين محدد.

واستجابة لطبيعة الإرهاب القابلة للتكيف، لا بد من اتخاذ تدابير شاملة للقضاء على أسبابه الجذرية والترية التي ينمو فيه. وفي السنوات الأخيرة، نفذت القوات الإرهابية هجمات إرهابية عنيفة في جميع أنحاء العالم، إذ بات تدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب أكثر تنظيماً، وأنماط الهجمات أكثر تنوعاً. وسعيًا إلى احتواء تحركات المقاتلين الإرهابيين الأجانب عبر الحدود، تود الصين أن تقترح ما يلي.

أبوابه في العام الجديد. ويضطلع المجلس الوطني للصحة والرعاية الاجتماعية لدينا بصياغة مبادئ توجيهية جديدة ليجعلها في متناول البلديات والعاملين في القطاع الصحي الذين يتعاملون مع العائدين والمنشقين.

ويوفر القرار ٢١٧٨ (٢٠١٤) إطاراً متيناً لوضع السياسات الرامية للتصدي للتحديات التي يشكلها المقاتلون الإرهابيون الأجانب. ولكننا سنرحب بقرار جديد من مجلس الأمن لمعالجة التوجهات والتحديات الجديدة، وتنطلق إلى مباشرة العمل مع أعضاء المجلس الآخرين في المفاوضات المقبلة.

وفي هذا الصدد، يجب إيلاء حالة الأطفال في الأنشطة المتصلة بالإرهاب اهتماماً خاصاً. إذ يجب صون تمتع الأطفال تمتعاً كاملاً بحقوق الإنسان. ويجب توفير الدعم المناسب للقائم على المجتمعات المحلية للأطفال العائدين من القوات المسلحة أو الجماعات المسلحة لتجنب تعرضهم للوصم ومن ثم نزوعهم إلى التطرف في المستقبل. وينبغي أن يعامل الأطفال دائماً كضحايا في المقام الأول.

ومن بين المقاتلين الإرهابيين الأجانب السويديين، كان هناك العديد من النساء. ونودّ أن نلمس نهجاً جنسانياً متكاملًا في القرار الجديد، ونكرر أن النساء يضطلعن بأدوار عديدة فيما يتعلق بالإرهاب، بما في ذلك باعتبارهن جوارن ومؤيدات وميسرات وضحايا ومن يقمن بالمنع. وينبغي للإطار العالمي والبرامج الرامية إلى منع التطرف العنيف ومكافحة الإرهاب أن تجسد هذا الواقع.

ومثلما أبلغ الأمين العام الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر الماضي، "وعلماً نعتقد أن انتهاكات حقوق الإنسان والحريات الديمقراطية ضرورية لكسب المعركة، نكون قد فقدنا الحرب" (A/72/PV.3، صفحة ٣).

وينبغي له تهيئة بيئة تفضي إلى إجراء الحوار على قدم المساواة، وإلى التعايش السلمي والتآلف بين مختلف حضاراتنا وأدياننا. علاوة على ذلك، ينبغي له وضع نظام جديد للعلاقات الدولية، وبناء مجتمع مشترك للمستقبل.

إن الصين تقف بحزم ضد الإرهاب بجميع أشكاله. والصين، بوصفها عضواً هاماً في الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب، تشارك بنشاط في آليات التعاون المتعدد الأطراف، مثل منظمة شنغهاي للتعاون، والمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب. والصين مستعدة للعمل مع البلدان والمنظمات الدولية الأخرى في التصدي على نحو مشترك للتهديدات والتحديات التي يشكلها الإرهاب، والحفاظ على السلم والاستقرار الدوليين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل إيطاليا.

أود أن أشكر وكيل الأمين العام فلاديمير فورونكوف والمديرة التنفيذية ميشيل كونينسكس على إحاطتيهما الإعلاميتين. كما أود أن أعتنم هذه الفرصة لكي أشيد أيضاً بإشادة بالسفير عمروف على قيادته الممتازة للجنة العاملة بموجب القرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات، وعلى عرضه المفصّل.

قبل ثلاث سنوات، أكد القرار ٢١٧٨ (٢٠١٤) على الحاجة الملحة إلى التصدي للتهديد الذي يشكله المقاتلون الإرهابيون الأجانب الذين يسافرون إلى مناطق النزاع بغية الانضمام إلى تنظيم داعش. وفي هذا السياق، طلب المجلس إلى الدول الأعضاء التأكد من أن تنص نظمها القانونية على محاكمة الجرائم الخطيرة المتمثلة في السفر لأغراض الإرهاب، فضلاً عن تمويل هذه الأنشطة أو تيسيرها. وفيما بعد، أي في عام ٢٠١٥، أقدمت إيطاليا على تعديل قانونها الجنائي لتجريم

أولاً، من الضروري اتخاذ تدابير فعالة لوقف تدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب. إن تدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب وعودتهم يعرضان بشدة أمن بلدان المنشأ، والعبور، والمقصد، واستقرارها إلى الخطر. وينبغي للدول الأعضاء، ولا سيما تلك المتاخمة لمناطق النزاع، تعزيز الرقابة الحدودية والتعاون في مجال إنفاذ القانون واتخاذ تدابير محددة من أجل وقف تدفق الإرهابيين. وينبغي لهيئات الأمم المتحدة المعنية بمكافحة الإرهاب والمنظمات الدولية ذات الصلة أن تضطلع بالدور المنوط بها وأن تقوم بإنشاء قواعد بيانات ومنصات لتبادل المعلومات بشكل كامل بشأن تدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب، وتبادل المعلومات الاستخباراتية، ووقف تدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب ومساعدة الدول الأعضاء في بناء القدرات على أساس احترام السيادة.

ثانياً، يجب أن نعزز الجهود الرامية إلى مكافحة الأنشطة الإرهابية التي نُفذت باستخدام الإنترنت. في عصر المعلومات والإنترنت، بات تدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب وتمويل الإرهاب أيسر وأكثر تحقياً وعالمية. إذ تلجأ المنظمات الإرهابية إلى الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي لتحريض المقاتلين الإرهابيين وتجنيدهم، وللتخطيط للهجمات الإرهابية. ويتعين على المجتمع الدولي أن يمنع بحزم استخدام شبكات التواصل الاجتماعي لنشر الأيديولوجيات المتطرفة، وأن يعزز الرقابة على الإنترنت وأن يمنع المنظمات الإرهابية من استعمال الإنترنت للتوسع واستقطاب التمويل.

ثالثاً، يجب علينا، احترام تنوع الحضارات والقضاء على الأسباب الجذرية لظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب، وهي الحروب والنزاعات والكراهية الإثنية والفقر والتخلف، ينبغي أن يظل المجتمع الدولي ملتزماً بمساعدة الدول الأعضاء على التخفيف من وطأة الفقر، وتعزيز التسوية السياسية للمسائل الإقليمية، والنهوض بالتنمية المتوازنة والعالمية والشاملة للجميع.

وإن عدم وجود آليات كافية لتقاسم المعلومات يزيد من عرقلة الجهود التي تبذلها البلدان من أجل تقييم الخطر والتخفيف من تأثيره. وفي هذا الصدد، لا يزال من الأهمية بمكان قيام الدول الأعضاء بتعزيز تعاونها ضمن وكالات القطاع العام وفي ما بينها على كلا الصعيدين المحلي والدولي، وتمكين وحدات الاستخبارات المالية وأجهزة إنفاذ القانون والاستخبارات بغرض تحسين تبادل المعلومات ذات الصلة في الوقت المناسب.

ومما يتصف بأهمية رئيسية خاصة في هذا الصدد تدابير الشرطة الحدودية الفعالة، وتعزيز بناء القدرات المتعلقة بالتحقيقات في عمليات تمويل الإرهاب. وتوفر إيطاليا بالفعل التدريب المتقدم للضباط الأجانب المعنيين بمكافحة الإرهاب، وهي ملتزمة أيضا بالتعاون القضائي والتعاون في مجال إنفاذ القانون على الصعيد الدولي، في إطار التحقيقات العابرة للحدود الوطنية.

وإننا نرحب باقتراح الولايات المتحدة القاضي بتقديم مشروع قرار جديد. وينبغي لمجلس الأمن أن يتصدى فيه للتهديد الذي يشكله العائدون والذين يغيرون أماكن إقامتهم من خلال أفضل الممارسات الدولية، وأن يوفر الاستراتيجيات والمبادئ التوجيهية الشاملة لمساعدة الدول الأعضاء على فهم كيفية إعادة إدماج العائدين، ولا سيما النساء والأطفال. وإيطاليا على استعداد لمواصلة العمل مع الدول الأعضاء والأمم المتحدة ككل لضمان تنفيذ القرارات القائمة في الوقت المناسب، ودراسة توصيات جديدة من أجل استكمال وتعزيز التصدي للإرهاب من جانب المجتمع الدولي.

استأنف مهامي بصفتي رئيسا للمجلس.

لا توجد أسماء أخرى مدرجة في قائمة المتكلمين.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/١٥.

سلوك أي شخص يقوم بتنظيم أو تمويل أو تشجيع الأسفار العابرة للحدود الوطنية بهدف ارتكاب أعمال إرهابية.

ومنذ اتخاذ القرار ٢١٧٨ (٢٠١٤)، ما فتئ يُعتبر أداة شاملة ومركزية ترمي إلى تعزيز عمليات الدول الأعضاء وتدابيرها القانونية من أجل وقف تدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب، وتنفيذ برامج بناء القدرات. ومع ذلك، فإن التهديد العالمي الذي يشكله الإرهاب لا يزال يتطور ويتنوع، مثلما استمعنا في الإحاطتين الإعلاميتين.

إن الضغط العسكري المتواصل على تنظيم داعش، فضلا عن تدهور أوضاعه المالية، لم يحدّ من قدرته على إرسال الأموال إلى مؤيديه خارج منطقة النزاع، وتمكينهم من شن هجمات في الخارج. فتنظيم داعش ما فتئ يتكيف مع الضغط العسكري عن طريق تغيير هيكله التنظيمي من هيكلية شبيهة بالدولة إلى شبكة، وإعادة صياغة بياناته، والاستثمار حتى في الأعمال التجارية المشروعة. والهجوم الشنيع الذي شُنَّ يوم الجمعة الماضي على مسجد صوفي بالقرب من ساحل سيناء مصر يدل بوضوح على استمرار الارتفاع الشديد في مستوى التهديد الإرهابي.

وعلى الرغم من أن تدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب الذين يسافرون إلى مناطق النزاع توقف تقريبا، لا تزال الدول الأعضاء تواجه التهديد من العائدين وأولئك الذين يغيرون أماكن إقامتهم. وما انفك المجتمع الدولي يبحث عن طريقة فعالة لمواجهة هذا التحدي بالشكل المناسب. ويجب توسيع نطاق التزامنا بمكافحة الإرهاب إلى كل مكان، بما في ذلك منطقة الساحل، حيث يساهم انعدام الاستقرار في انتشار أعمال العنف والإرهاب.